

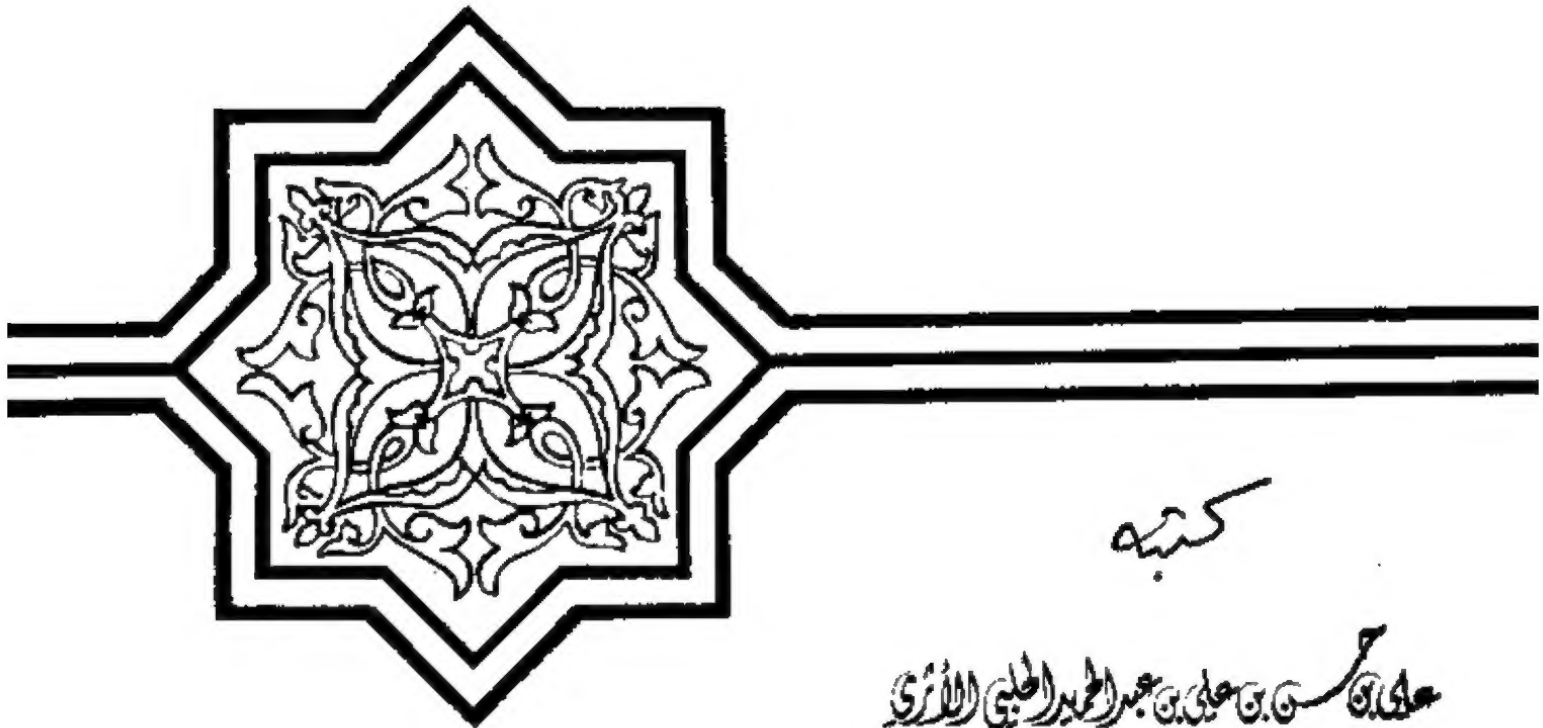
تصوير:

عزیز محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن

الایقاف

على

أباطیل قاموس شنائم الخساف



دار الأصاله للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الایقاف

علی

أباطیل قاموس شنائم الخساف

جميع الحقوق محفوظة لدار الأصالة

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

يطلب من

دار الأصالة للنشر والتوزيع

هاتف : ٩٨٥٣١٧ - ص.ب : ٥١٠٣

الأردن - الزرقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، رافع ذكر العالمين، وهادم
جهل المتعالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين.
والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله
وصحبه الصادقين المؤمنين، الذين توعد الله مقتصهم
بالخسران المبين.
أما بعد:

فما أن فرغت من زثر «الأنوار الكاشفة» - حيث كان له
طيب الأثر، ولله الحمد - حتى أطلعني بعض الإخوة على
تسويد (جديد) من تسويدات ذاك الجهول (الخساف)،
سماه: «قاموس شتائم الألباني»، يقع في نحو خمس
وثلاثين صفحة، مملأها بباطل القول، وهجر الكلام،

والتعدي بالظن الكاذب على أهل العلم وطلابه، فكان
عنوان كتابه منعكس عليه خارج من بابه!

ولقد وصف مسوؤه نفسه على غلافه بأنه (خادم
العلماء)!! ولو أبدلت خاؤه هاء لكان هو اللائق بمضمون
«قاموسه»؛ لما (حشاه) به من أكاذيب وطامات، وتلبيسات
وتدليسات!!

فلما نظرته وعائنته؛ رأيت الحق الدفين ينبعث بين
سطوره وكلماته، وأزكمت أنفي عفونة تطاوله وتعالمة المنشورة
في تعابيره والفاظه.

وقد زاد ظلام السابق كله ما استسهله هذا (الخساف)
وطاب له؛ من قلب الحق باطلاً، وجعل الباطل حقاً؛ كما
فصلته في «الأنوار» بدلائله الكثيرة.

وإذ ذاك: نصحت من أطلعني على هذا التسيؤ
بالإعراض عنه، وعدم الالتفات إليه؛ مكتفياً بما ذكرته في
الرسالة المشار إليها من صور تدليسه وألوان تلبسه!

لكن صاحبي ألح عليّ أن أشير - ولو بإيجاز - إلى
نماذج أخرى من تضليله وتغريبه، وكذبه وتمويهه، مما

(نَضَحَهُ) فِي «قَامُوسِهِ»!

فَرَأَيْتُ الاسْتِجَابَةَ لَطَلْبِهِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ، وَبِخَاصَّةٍ
أَنَّ كِتَابِي «الْأَنْوَارَ» قَرِيبٌ جَدِيدٌ، فَلَعَلَّ مَا هُنَا وَهَنَاكَ يَقْصِمُ
ظَهَرَ كُلِّ جَهُولٍ عَنِيدٍ، وَيُظْهِرُ جَهَالَهَ كُلِّ (خَسَافٍ) رِعْدِيدٍ!
وَلَمَّا أَمْسَكْتُ الْقَلَمَ، وَشَرَعْتُ فِي الْكِتَابَةِ؛ مُتَذَكِّراً
(اِنْتِقَادَاتِهِ) وَ (اعْتِرَاضَاتِهِ) (!) تَذَكَّرْتُ قَوْلَ مَنْ قَالَ:

وَمَنْ يَعْتَرِضُ وَالْعِلْمُ عَنْهُ بِمَعْزِلٍ
يَرَى النِّقْصَ فِي عَيْنِ الْكَمَالِ وَلَا يَذْهَبُ
«فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرَهُ عَرَفَ حَدَّ قَدْرِهِ، وَقَدَّرَ نَفْسَهُ، فَوَقَفَ
عِنْدَهُ»^(١).

وَلَا بُدَّ هُنَا مِنَ التَّوَكُّيدِ عَلَى قَضِيَّةٍ هَامَّةٍ جَدًّا، وَهِيَ أَنَّ
رَدُودَ وَ (تَسْوِيدَاتِ) هَذَا الْمُبْتَدِعِ وَأَضْرَابِهِ لَا يُرَادُ مِنْهَا مُجَرَّدُ
نَقْدِ شَيْخِنَا عِلْمِيًّا، أَوْ نَقْدِ مَبَاحِثِهِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ
(فَقَطْ)، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهَا التَّنْفِيرَ مِنْ مَنَهِجِهِ السُّنِّيِّ، وَتَشْوِيَةَ
دَعْوَتِهِ السُّلَفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ؛ حِرْصاً عَلَى آصَارِ التَّقْلِيدِ الَّتِي أُوْبَقُوا
أَنْفُسَهُمْ بِهَا، وَإِبْقَاءَ لِأَوْحَالِ الْعَصْبِيَّةِ الَّتِي غَرِقُوا فِي

(١) كَمَا قَالَ هَذَا الدُّعْبُوسُ فِي «الْقَامُوسِ...» (ص ٢٣)!!

مُستنقعاتها!!!

ونحنُ عندما نُدافعُ أو نذُبُ ؛ فإنما ذلك مِنَّا انتصارٌ
للمؤمنينَ ، ودِفاعٌ عن عبادِ الله الصّادقينَ ، ونشرٌ لدعوة الحقِّ
المُبينِ ، وكُتِبَ للبِدْعِ والمُبتدعينَ ، ﴿واللهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ .

ولقد أُشِرْتُ في «الأنوار الكاشفة» (ص ٦ - ٧) إلى
جوازِ الردِّ الشَّدِيدِ على مثلِ هذا (الخساف) العنيدِ ؛ لما لَفَّ
به نفسَه مِن جَهْلٍ (عَتِيد) وتَلَبَّيسٍ مَدِيد!!!

ثمَّ رأيتُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمهُ الله
في «مجموع فتاويه» (٣ / ٢٣٢) ما يؤيِّدُ ذلكَ ويَعَضُّدُهُ ،
حيثُ قالَ جواباً على مَنْ طالَبَهُ بـ (لين الكلام) مع المبتدعةِ
وأهل الأهواء :

«ما ذَكَرْتُم مِن لِينِ الكلامِ والمُخاطبةِ بالَّتِي هي
أَحْسَنُ ؛ فَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي مِن أَكْثَرِ النَّاسِ اسْتِعْمَالاً لِهَذَا ،
لَكِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ حَسَنٌ ، وَحَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
بِالْإِغْلَاطِ^(١) عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لِبَغْيِهِ وَعُدْوَانِهِ عَلَى الْكِتَابِ

(١) وبه تعرف أن الاستدلال بآيات الأمر بالإغلاط استدلال بعموم

النص القرآني لا بخصوص سبب ورود تلكم الآيات في الكفار والمنافقين ، =

وَالسُّنَّةُ ؛ فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِمُقَابَلَتِهِ ؛ لَمْ نَكُنْ مَأْمُورِينَ أَنْ
نُخَاطِبَهُ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ . وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
يَقُولُ : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا ؛ فَإِنَّهُ الْأَعْلَى بِنَصِّ الْقُرْآنِ .

قُلْتُ : هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ كَلَامٌ عِلْمِيٌّ
عَالٍ ، فِيهِ عِزَّةُ الْمُؤْمِنِ الصَّادِقِ ، وَاسْتِعْلَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ .
وَقَدْ آتَى الْوَقْتُ لِبَدْءِ الرَّدِّ ، فَأَقُولُ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ ،
لَا التَّبَعِ وَالْإِكْثَارِ :

(١)

تَسْمِيَةُ الْكِتَابِ تَحْمِيلُ خَطَأٍ جَلِيًّا لَمْ يَتَنَبَّهُ إِلَيْهِ
(الْخَسَافُ) لَجَهْلِهِ ، إِذْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : « قَامُوسٌ . . . » مَعْنَى
(الْمُعْجَم) ؛ كَمَا هُوَ دَائِرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، بَيْنَمَا كَلِمَةُ (قَامُوسُ)
تَعْنِي (الْبَحْرُ) فِي أَصْلِ مَعْنَاهَا .

وَأَمَّا كِتَابُ « الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ » لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ ؛ فَهُوَ
الْإِسْمُ الَّذِي اخْتَارَهُ لِمُعْجَمِهِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي هُوَ كَالْبَحْرِ
الْمُتَلَاظِمِ فَوَائِدَ وَمَعَانِي .

= وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ الْمَخَالَفَةُ وَالْإِنْحِرَافُ ؛ فَتَأْمَلِ .

فهل يَسْتَوِيَانِ مثلاً: بَحْرُ عِلْمٍ وَبَحْرُ جَهْلٍ؟!

(٢)

أوردَ على صفحةِ الغلافِ الداخليِّ (ص ١) قوله ﷺ: «وَهَلْ يُكَبُّ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ السِّنْتِهِمْ؟!». .

هكذا ضَبَطَ: (يُكَبُّ)، (النَّاسُ)، (حَصَائِدُ)!!

ولا يخفى على البصير أَنَّ هَذِهِ خَطِئَاتُ (طَبِيعِيَّة) لَا أَغْلَاطُ مَطْبَعِيَّة، وَكُلُّهَا مِنَ السُّهُولَةِ بِحَيْثُ لَا تَنْطَلِي عَلَى صِبْيَةِ الْمَدَارِسِ! فَمَاذَا نَقُولُ فِي هَذَا الْبَائِسِ؟!

(٣)

وَقَالَ فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا عَقَبَ إِيْرَادِهِ الْحَدِيثَ: «صَحِيحٌ، وَهُوَ مُخْرَجٌ فِي التَّنَاقُضَاتِ الْوَاضِحَاتِ»!!

وَهَذَا تَلْبِيسٌ! فَفِي كَلَامِهِ إِيهَامٌ أَنَّ مَا فِي (التَّنَاقُضَاتِ) حَوْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَخْرِيجِهِ (!) وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ هُنَاكَ اكْتَفَى بِنَقْلِ كَلَامِ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ فِيهِ!

وَلَقَدْ قِيلَ: فَاقِدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ!

وقالوا فهذا عندنا هو (ثابت)
ومن أنتم حتى يكون لكم عند

(٤)

ذَكَرَ (ص ٣ - ٤) قول الرسول ﷺ: «بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ
محاسن الأخلاق»، ثم علّق بقوله: «رواه مالك في «الموطأ»
بسند صحيح»!!

كذا قال تعدّياً على العلم واجترأ على ما لا يُحْسِنُ!
بل كذباً صريحاً وخبطاً عشواء!! فالحديث في «الموطأ» (٢ /
٩٠٤ / ٨)، لكنّه من غير إسناد!! فكيف يُقال فيما لا
إسناد له: «رواه بسند صحيح»؟! بل روايته وعدمها هكذا
سواء^(١)!

نعم؛ قال ابن عبد البر: «وهو حديث مدني صحيح»
(١) وفي هذا إجابة على ما أشكل على بعض الإخوة حول حديث
ابن مسعود: «لكل آية منها ظهر وبطن...»، حيث أوضحت في «الأنوار
الكاشفة» (ص ٤٥) تحفّظ شيخنا حول رواية الحديث في «شرح السنة»؛
بعَدَم وقوفه عليه، ردّاً على (الخساف) الذي زعم كذباً أنه مروي فيه!
وإنما أورده بغير إسناده، فهل هذه تسمّى رواية؟!
وأما تعاليق البخاري فمُخْتَلِفٌ حالها؛ لأن فيها مزّة الجزم المفيد
للتصحيح، أو التمرّض المشعر بالتضعيف، وهذا ما ليس في سواء.

متَّصِلٌ مِنْ وَجْهِهِ صَحَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ»^(١)!
 فهذا (الْخَسَافُ) لَا يُفَرِّقُ - لَجْهَلِهِ - بَيْنَ قَوْلِ أُمَّةٍ
 الصَّنَاعَةِ: «سَنَدٌ صَحِيحٌ»، وَقَوْلِهِمْ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ»!!
 والحديثُ مخرَّجٌ في «الصَّحِيحَةِ» (رقم ٤٥) بشواهد.

(٥)

ذَكَرَ (ص ٤) قَوْلَهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ
 الْأَخْلَاقِ»، ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: «فَاسْتَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى دُعَاءَهُ وَفَاءً
 بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾...».

قُلْتُ: فَلِمَاذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ هَذَا (الْخَسَافُ) كَلَامَهُ هَذَا
 عِنْدَمَا طَعَنَ بِصَحَابِيِّ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمِيرٍ مِنْ أُمَرَاءِ
 الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَهُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
 عَنْهُ، بَلْ قَالَ عَنْهُ: «إِنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»؟! كَمَا حَكَيْتُهُ فِي
 «الْأَنْوَارِ» (ص ١١)، بِمَا لَا يَقْوَى مَعَهُ عَلَى الْإِنْكَارِ!

وَلَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ دُعَاؤُهُ لِمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
 «اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الْكِتَابَ، وَفِيهِ الْعَذَابُ»^(٢).

(١) شرح الزرقاني على الموطأ، (٤ / ٢٥٦).

(٢) أخرجه: أحمد (٤ / ١٢٧)، وابن حبان (٥٦٦)، والبيزار (٣)

/ (٢٦٧)؛ عن العرياض بن سارية.

وصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَيْضاً قَوْلُهُ فِيهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا
مَهْدِيًا وَاهْدِ بِهِ»^(١).

فلماذا لا يقول (الخَسَافُ) هُنَا: فاستجابَ الله
دُعَاءَهُ؟! أَمْ أَنَّهَا نَزْعَةُ التَّشْيِيعِ الَّتِي وَرِثَهَا عَمَّنْ شَيْخَهُمْ عَلَيْهِ
مِنَ الْغُمَارِيِّينَ وَأَضْرَابِهِمْ؟! إِذْ يَقُولُ شَيْخُهُ (!) عَبْدُ اللَّهِ
الْغُمَارِيُّ فِي «نَهَايَةِ آمَالِهِ» (ص ٧ - ٨) فِي مَعْنَى حَدِيثٍ:
«لَيُذَادَنَّ عَنِ الْحَوْضِ أَقْوَامٌ مِّنْ أُمَّتِي...»؛ الْوَاردُ فِي
بَعْضِ الْأَفَاطِيزِ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»^(٢)،
مُوَافِقًا لِأَخِيهِ (الْحَافِظِ) أَحْمَدَ الْغُمَارِيِّ: «أَنَا أَجْزَمُ أَيْضًا بِأَنَّ
الْحَدِيثَ فِي مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ»!

فماذا نقولُ فِي هَذَا الْكُنُودِ وَأَذْنَابِهِ؟!

وَهَلْ يُؤْتَمَنُ هَؤُلَاءِ عَلَى دِينٍ؟!

هَذَا بَاطِلٌ بَيِّنٌ!! وَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ.

= وللحديث شواهد وطُرق تُنظر فِي التَّعْلِيقِ عَلَى «شرحِ مجلسِ

البطاقة» (ص ١٤٩ - ١٥٠).

(١) وتخرِيجُه - مَفْصَلًا - فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١٩٦٩).

(٢) كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ».

(٦)

كتب (ص ٥) عنواناً: «مَنْ هُم الَّذِينَ وَجَّهَ إِلَيْهِمُ الشَّيْخُ
هَذِهِ الطُّعُونَ؟»!

ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مَمْجُوجٍ مَحْجُوجٍ ، انْتَهَى بِهِ إِلَى
أَنَّهُمْ «أَعْلَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْعَصْرِ»!! فَكَانَ مِنْ
هَؤُلَاءِ - عَلَى حَدِّ زَعْمِهِ - الْكُوْثَرِيُّ وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ!

ثُمَّ نَقَلَ - بَعْدُ - كَلِمَةً فِي «كَرَمِ الطَّبْعِ» ، وَلَيْنَ الْجَانِبِ ،
وَالْتَلَطَّفَ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَالِابْتِعَادَ عَنْ هُجْرِ الْقَوْلِ وَالْعَجْرَةِ
عَنْ هَذَا الْكُوْثَرِيِّ!

وَالْكُوْثَرِيُّ قَدْ كَفَانَا مُؤَنَّتُهُ مُعْظَمٌ مِنْ مُعْظَمِي (الْخَسَافِ)
وَمُقَدِّمٌ مِنْ مُقَدِّمِيهِ ، أَلَا وَهُوَ أَحْمَدُ الصَّدِّيقُ الْغُمَارِيُّ فِي كِتَابِهِ
«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْمُفْتَرِيِّ مُحَمَّدَ زَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ» ، حَيْثُ كَشَفَ
فِيهِ تَلَاعِبَهُ ، وَفَضَحَ فِيهِ تَطَاوُلَهُ!

فَإِذَا قَبِلَ (الْخَسَافِ) كَلَامَ الْغُمَارِيِّ ؛ سَقَطَ مِنْ مِيزَانِهِ
الْكُوْثَرِيُّ! وَإِذَا قَبِلَ الْكُوْثَرِيُّ ؛ سَقَطَ مِنْ مِيزَانِهِ الْغُمَارِيُّ!
وَهُمَا عِنْدَنَا سَاقِطَانِ!

ثُمَّ هَذَا الْكُوْثَرِيُّ (الْخَلُوقِ) يَصِفُ عُلَمَاءَ مِنْ أَعْلَامِ

الأمة وإماماً من أئمتها - وهو العلامة ابن قيم الجوزية رحمه
الله تعالى - بأوصافٍ تعكس حقيقة (كرم طبعه) في
الاسترسال بالشتم والتقييح ، والسب والتجريح !!

حيث وصفه في «... الظلام المخيم...» (ص
٢٢ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٦ و ٦٦ و ١٧٠ و ١٨٢) بالكفر!

ووصفه (ص ١٨٢) بالزندقة!

وفي (ص ٤٧ و ١٦٨)؛ قال: «وقح»!

وفي (ص ٦٦): «بليد»!

وفي (ص ١٠): «غبي»!

وفي (ص ٢٨ و ٥٩): «تيس حمار»!

وفي (ص ٣٩): «من إخوان اليهود والنصارى»!

فانظروا إلى عفته بل عفونته^(١)!

وفي «مقالات الكوثري» (ص ٤١٨) ارتضاء لوصف

الإمام الشوكاني صاحب «نيل الأوطار» باليهودية!!

وفي «مقالاته» - أيضاً - (ص ٤٠٩) تسمية كتاب

(١) وفي «براءة أهل السنة...» تفصيل مطول.

«التوحيد» لإمام الأئمة ابن خزيمة بأنه «كتاب الشرك»؛
قال: «وذلك لما حواه من الآراء الوثنية»!!

ففي هذا الكوثري يُقال:

عَجِبْتُ لِشَيْخٍ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالتَّقَى
وَمَا رَأَى الرَّحْمَنَ يَوْمًا وَمَا اتَّقَى

وقد نقلَ مقدّم آخر من مُقدّمي (الخساف)، وهو
عبدالله الغماري، في «بدع التفاسير» (ص ١٣٩) غمزَ
الكوثريّ بالحافظ ابن حجر العسقلاني؛ أنه كان يتبعُ
النساء (!)، وهي «فعلة شنعاء، وكذبة صلعاء، هي من
صريح القذف عند الفقهاء»^(١)!

فهل تُسقطُ أيُّها (الخساف) بهذا النقلِ الغماريَّ أم
الكوثريّ؟! أم أنّهما معاً - أيضاً - ساقطان؟!!

... هؤلاء هم (أهل الحديث) الذين (أهلهم)
(الخساف) فيما أشرتُ إليه قبل!!

(١) «براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة» (ص ٢٩) للأخ

الشيخ بكر أبو زيد.

وفي الجَعْبَةِ^(١) كثيرٌ عن هذه العُصْبَةِ، نُرجِئُهُ إلى حينه
إِنْ شاءَ اللهُ تعالى .

(٧)

ثمَّ ذَكَرَ (ص ٦ - ٧) بَقِيَّةَ أَسمَاءِ (!) الَّذِينَ رَدُّ عَلَيْهِم
شَيْخُنَا وَتَعَقُّبَهُمْ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ مِنْهُمْ «الشَّيْخَ الْمُحَقِّقَ أَحْمَدَ
شَاكِرًا»!

وهَذَا إِقْحَامٌ مِنْهُ (مَاكِس)؛ إِذْ لَا تَعْدُو رَدُّ شَيْخِنَا عَلَى
الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ عَنْ أَنَّ تَكُونَ مُنَاقَشَاتٍ حَدِيثِيَّةً، وَمُبَاحَثَاتٍ
عِلْمِيَّةً؛ مَلُؤَهَا التَّقْدِيرُ لِعِلْمِهِ الْغَزِيرِ وَفَضْلِهِ الْكَبِيرِ وَسَلَفِيَّتِهِ
الْعَالِيَةِ.

أَمَّا الْآخَرُونَ الْمَذْكُورُونَ؛ كَالْغُمَارِيِّينَ، وَأَبْنَى غُدَّةً،
وَالْأَعْظَمِيَّ، وَعَوَّامَةً، وَمَحْمُودَ سَعِيدٍ؛ فَبَسَاطَتُهُمْ مَطْوِيٌّ عِنْدَ
كُلِّ مَنْصَفٍ طَرَحَ التَّعَصُّبَ وَلَمْ يَغْرُهُ بِرِيقِ الْأَسْمَاءِ!
وَتَمَّةَ رِسَائِلُ مُفْرَدَةٌ فِي تَعَقُّبِ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا، وَكَشَفِ
أَحْوَالِهِمْ، وَتَبْيِينِ مَقَالَاتِهِمْ.

وفي «برائة أهل السنة»، و«كشف النقاب»، و«كشف

(١) بفتح الجيم، ولا يجوز ضمُّها.

الْمُتَوَارِي مِنْ تَلْبِيسَاتِ الْغُمَارِي» و«الرَّدُّ الْعِلْمِي عَلَى حَبِيبِ
الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ»^(١)، و«الكشف المُعْلِمُ بِأَبَاطِيلِ كِتَابِ
تَنْبِيهِ الْمُسْلِمِ»، و«إِحْكَامُ الْمَبَانِي بِنَقْضِ وَصُولِ التَّهَانِي»؛
جَمْلٌ كَافِيَةٌ لَتَعْرِيفِ الْبَاحِثِ عَنِ الْحَقِّ بِحَقِيقَةِ الْمُعْظَمِينَ
عِنْدَ هَذَا (الْخُصَافِ)! الَّذِينَ يَتَّبِعُجُ بِتَسْمِيَتِهِمْ (أَهْلُ
الْحَدِيثِ)!!

(٨)

ثُمَّ قَالَ (ص ٨ - ١٢) عُنواناً: «سَرْدُ شَتَائِمِهِ لِلْعُلَمَاءِ
الْأَجْلَاءِ الَّذِينَ يُخَالِفُهُمْ فِي الرَّأْيِ»!

ثُمَّ (اجْتَزَأَ) شَيْئاً مِنْ عِبَارَاتِ لَشَيْخِنَا وَرَدَّتْ أَثْنَاءَ نِقَاشِهِ
وَرَدُّوهُ عَلَى بَعْضِ مَنْ تَطَاوَلَ أَوْ حَرَّفَ، فَكَانَ الرَّدُّ مُقْتَضِياً
الشَّدَّةَ فَيَمُنْ هَكَذَا صِفَتُهُ وَمَعَ مَنْ هَذِهِ طَرِيقَتُهُ!!

فَمَثَلًا أَخَذَ عَلَى شَيْخِنَا قَوْلَهُ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ»
(٤ / هـ) فِي مُحَمَّدٍ عَلِي الصَّابُونِيِّ : إِنَّهُ «سَرَّاقٌ، غَيْرُ
صَادِقٍ، جَاهِلٌ، مُضِلٌّ، صَاحِبُ دَعْوَى فَارِغَةٍ»!

(١) وَمِنْ خِلَالِ هَذَا (الرَّدِّ) تَعْرِفُ فِسَادَ وَصْفِ (الْخُصَافِ) (ص ٧)

لَهُ بِـ (الْأَثَرِيِّ)، وَهُوَ حَنْفِي غَارِقٌ فِي تَعَصُّبِهِ!

هكذا نقلَ عبارته! في سياقٍ واحدٍ!! وليست كذلك،
بل جاء كلُّ وَصْفٍ منها بعيداً عن الآخرِ ومُطابقاً لواقعٍ اقترَفه
الصابونيُّ في كتاباته وتساويده!

قال شيخنا في «الصحيحة»: «وبين يديَّ الآن المجلد
الأول من كتاب «مختصر تفسير ابن كثير» اختصار وتحقيق
محمد علي الصَّابوني، فيه العَجَبُ العُجَاب من السرقةِ
باسم الاختصارِ والتحقيقِ، وليس فيه من التحقيقِ
شيء...».

فأنت ترى أنه قال: «... من السرقة...»، فغيرها
(الخساف) إلى (سراق)!! وفرق بين الصيغتين معنىً ومبنىً،
فالأولى مَصْدَرٌ، والثانية (المحرَّفة) صيغةٌ مُبالغة!!

وأما وصفُ شيخنا للصابونيِّ بأنه «غيرُ صادق»^(١)،
فجاء بعدَ نقلِ شيخنا عن الصابونيِّ في مختصره لـ «تفسير
ابن كثير» أنه «اقتصر فيه على الأحاديثِ الصحيحة، وحذفَ

(١) ومن تمام زيف هذا (الخساف) وتناقضه أنه يصف (ص ١٤)
بعضَ أهل العلم بالوصف نفسه، فيقول عنه: «غير صادق»! فماذا نقول
فيمن يتلون كالحرباء؟!

الأحاديث الضعيفة! كما حَذَف الروايات الإسرائيلية»، فقال شيخنا عَقِبَ ذلك مباشرة: «وهو في كلِّ ذلك غيرُ صادقٍ كما تقدَّم...»، إذ قد ذكرَ شيخنا - قبلُ - أمثلةً من الروايات الضَّعِيفَةِ والواهِيةِ الَّتِي انْطَلَتْ على الصَّابُونِي - لقلَّةِ علمه، وكسادِ بضاعته -، ولم يتنبَّه لها، فأوردَها في «مختصره»!

وهكذا سائرُ الأوصافِ الَّتِي (جَمَعَهَا) في صعيدٍ واحدٍ هذا (الخساف) من سائرِ تعليقاتِ شيخنا وتأليفاته، مُسمَّياً إيَّاهَا (سُبَاباً وشتائم)، وهي ليستُ إِلَّا رُدوداً على مُحَرِّفٍ، أو نَقْضاً لمُبتدِعٍ، أو كَشْفاً لحقيقةٍ جهولٍ غالٍ.

وربَّنا سبحانه يَقُولُ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾، وَأَيُّ ظُلْمٍ أَشَدُّ مِنْ تحريفِ النُّصوصِ، وركوبِ الابتداعِ، وامتطاءِ الهوى؟!

ثمَّ النَّقْدُ بِشِدَّةٍ لِلْمُخَالَفِ، إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَتُهُ مِمَّا فِيهِ قَدْحٌ بِهِ لِبِدْعَةٍ جَارِفَةٍ أو تَقْلِيدٍ صَارِخٍ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ: أَمْرٌ مَشْرُوعٌ مُتَوَارِثٌ - كما أَشْرْتُ إِلَيْهِ قَبْلُ -، فَالْبَاحِثُ يَرَى مِنْ أَلْفَاظِ عُلَمَائِنَا (أَهْلِ الْحَدِيثِ) فِي نَقْدِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجْرُوحِينَ وَأَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ الْوَانَا وَصُنُوفًا:

فَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ : « لَا يُسَاوِي
دَسْتَجَةً بِقُلٍّ » ؛ كَمَا فِي « الْمِيزَانِ » (٤ / ١٢٧) .

وقولهم : « فُلَانٌ جِرَابُ الْكَذِبِ » ؛ كَمَا فِي « نُزْهَةِ
الْأَلْبَابِ » (٢ / ١٦٢) لابن حَجَرٍ .

وقولهم : « لَمْ أَرِ أَعْمَى قَلْباً مِنْهُ » ؛ كَمَا فِي « تَهْذِيبِ
التَّهْذِيبِ » (١ / ١٧٦) لابن حَجَرٍ .

وقولهم : « طَبْلٌ ، لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ » ؛ كَمَا فِي
« تَارِيخِ بَغْدَادِ » (١ / ٣١٢) .

وقولهم : « رَافِضِيٌّ مِثْلُ الْحِمَارِ » ؛ كَمَا فِي « الثَّقَاتِ » (٦ /
١٤٠) لابن حَبَّانٍ .

بل قالوا : « هُوَ أَكْذَبُ مِنْ حِمَارِي هَذَا » ؛ كَمَا فِي
« لِسَانِ الْمِيزَانِ » (١ / ١١٩) لابن حَجَرٍ .

... وَهَكَذَا فِي عِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ فِيهَا الشَّدَّةُ عَلَى هَؤُلَاءِ
الْمَجْرُوحِينَ أَوْ الْمُخَالَفِينَ ؛ غَيْرَةً عَلَى دِينِ اللَّهِ ، وَحِرْصاً
عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ وَإِظْهَارِهِ .

فَمَا ظَنُّهُ الْجَاهِلُ شَتْمًا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيَانٌ ، وَمَا حَسِبَهُ
الْغَافِلُ سَبًّا هُوَ فِي أَصْلِهِ عَلَى الْحَقِّ بُرْهَانٌ .

فهذه (الغفلة) وذلك (الجهل) هما في الحقيقة
استرسال مع سوء الظن المنبعث من العصبية المذهبية
والحقد النفسي!

والله المستعان على أهل الزيف والبهتان.

(٩)

ثم قال (الخساف) (ص ١٠): «ولم يكتف بذلك
وغيره، بل تطاول على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى،
فقال عنه كما في تعليقه على كتاب «السنة» لابن أبي عاصم
(١ / ٧٦) ما نصه: «ضعفه الأئمة لسوء حفظه»، مع أن كبار
أئمة الجرح والتعديل الذين عاصروه أثنوا عليه ووثقوه؛ كما
يجد ذلك من راجع ترجمة الإمام في مثل «تهذيب
التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني».

قلت: وفي كلامه تلبيسات وتدليسات:

الأول: وصفه كلام شيخنا في الإمام أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه تطاول! وهو المتطاول حقيقة، إذ لم يأت شيخنا
بجديد، وإنما أشار في كلمته المختصرة تلك إلى كلام^(١)

(١) كما في المصدر الذي ستأتي الإشارة إليه.

الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام النسائي وابن عدي
وابن سعد والعقيلي والإمام أحمد بن حنبل وابن أبي حاتم
والذارقطني والحاكم وعبد الحق الإشيلي والذهبي وغيرهم
في الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

فهل هؤلاء جميعاً متطاولون؟! أم أن المتطاول من
يصف نقدهم وكلامهم بالتطاول؟!!

الثاني: أن (الخساف) قد بتر من كلام شيخنا في
«السنة» ما يدل على إجلاله لأبي حنيفة رحمه الله تعالى
وثناؤه عليه، فقد قال حفظه الله في الحديث الذي يتكلم
على إسناده: «إسناده ضعيف، رجاله ثقات، رجال
البخاري؛ غير أبي حنيفة؛ فإنه - على جلالته في الفقه -
ضعفه الأئمة لسوء حفظه، وقد خرجت أسماء هؤلاء الأئمة
في «الأحاديث الضعيفة» (ص ٧٦) بما لا تراه في كتاب
آخر...».

قلت: وهو ما لخصته عنه قبل سطور.

فأنظر إلى بتره وصف الإمام أبي حنيفة رحمه الله
تعالى بالجلالة في الفقه، وبتره ذكر الإشارة إلى أسماء الأئمة

الَّذِينَ نَقَلَ شَيْخُنَا عَنْهُمْ خُلاصَةَ أَقْوَالِهِمْ!

فماذا نقولُ بمثلِ هذا الجهول؟!!

الثالث: قوله: «مع أن كبار أئمة الجرح والتعديل الذين عاصروه أثنوا عليه ووثقوه...»، ثم عزوه ذلك لـ «تهذيب التهذيب»: قول باطل لا أصل له، بل هو كذب صريح، وبيانه من وجوه:

أ - أنه لم يُنقل في الإمام توثيق صريح لا في «التهذيب» ولا في غيره؛ إلا عن ابن معين، وفي النقل عنه بحث.

ب - أن الكلام الذي في «التهذيب» ليس فيه من توثيق أبي حنيفة إلا ما ذكر عن ابن معين، وأما باقي الكلام؛ فهو مدح له وثناء على فقهه وعلمه، وهذا مما لا نزاع فيه، والله الحمد.

ج - أن شيخنا قد أورد في «السلسلة الضعيفة» نقلاً عن الذهبي قول ابن معين في الإمام أبي حنيفة: «يكتب حديثه»^(١)، ثم علّق شيخنا بقوله:

(١) وهي من صيغ الجرح عنده. «الرفع والتكميل» (ص ١٠٢).

«وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في «التَّهذِيبِ» ليس قولاً واحداً له فيه.

والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام؛ فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه - كما في هذا النقل -، وتارة يقول فيما يرويه ابن مَحْرَز عنه في «معرفه الرجال» (١ / ٦ / ١): «كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب، وقال مرة أخرى: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يُتهم بالكذب».

ثم قال شيخنا: «ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي لاحتج بحديثه، حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس؛ بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم واتبع أقوالهم.

ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه؛ خلافاً لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين...».

ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا بَعْدَ كَلَامٍ :

« فلا ضَيْرَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ
حَافِظًا ضَابِطًا مَا دَامَ أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ ، أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ
جَلَالَهَ قَدْرِهِ فِي الْفِقْهِ وَالْفَهْمِ . . . » .

ثُمَّ قَالَ حَفِظَهُ الْمَوْلَى فِي أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

« وَحَسْبُهُ مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ الدَّقِيقِ ، حَتَّى
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ : « النَّاسُ عِيَالٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى أَبِي
حَنِيفَةَ » ، وَلِذَلِكَ خَتَمَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ تَرْجَمَةَ الْإِمَامِ فِي « سِيرِ
النُّبَلَاءِ » ^(١) (٥ / ٢٨٨ / ١) بِقَوْلِهِ - وَبِهِ نَخْتَمُ - : (قُلْتُ :
الْإِمَامَةُ فِي الْفِقْهِ وَدَقَائِقِهِ مُسَلَّمَةٌ إِلَى هَذَا الْإِمَامِ ، وَهَذَا أَمْرٌ
لَا شَكَّ فِيهِ :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ

إِذَا احْتَجَّ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ)

قُلْتُ : فَهَلْ يَخْفَى هَذَا الثَّنَاءُ وَالْمَدِيحُ وَالتَّقْدِيرُ عَلَى
(الْخَسَافِ) أَمْ يَعْرِفُهُ؟

(١) وهو مخطوط حينئذ، نقل منه شيخنا قبل أن تراه عيون

المتعالمين!

إِنْ كَانَ يَخْفَى عَلَيْهِ ؛ فَهَذَا مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمُتَوَافِرَةِ عَلَى
جَهْلِهِ وَقُصُورِهِ !

وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُهُ وَطَوَاهُ وَكَتَمَهُ ؛ فَهُوَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمَتَكَاثِرَةِ
- أَيْضاً - عَلَى كَذِبِهِ وَتَضْلِيلِهِ !

فَلْيَعْتَبِرْ بِهَذِهِ اللَّفْتَةِ جَهْلَةَ الْمُفْتُونِينَ ، الَّذِينَ تَغْرُهُمُ
الْعَنَافِينَ ، وَلَا يَنْظُرُونَ الْمَضَامِينَ .

(١٠)

أَمَّا قَوْلُهُ (ص ١١) : «وَيَتَّهِمُ (سَيِّدَ قُطْب) كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ
أَيْضاً عَنْهُ فَضِيلَةُ الْمُحَدِّثِ^(١) مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى
(بَعْدَةَ كُفْرِيَّاتٍ)»^(٢) .

فَهَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ ، يَدُلُّ - ضَمْنًا - أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ - عَلَى فَسَادِ
عَقْلِ هَذَا (الْخَسَافِ) ، وَضَلَالِ نَهْجِهِ !

فَشَيْخُنَا حَفِظَهُ اللَّهُ انْتَقَدَ بَعْضَ كَلِمَاتٍ مُوْهَمَةٍ لِلْأَسَازِ
سَيِّدِ رَحْمَةِ اللَّهِ ؛ طَالِبًا التَّعْلِيْقَ عَلَيْهَا بِمَا يَدْفَعُ الْإِيْهَامَ عَنْهَا ،

(١) هَذَا مِنْ أَوْصَافِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، وَكُشِفَ حَقِيقَتُهُ

فِي «الْكَشْفِ الْمَعْلَمِ . . .» ، وَهُوَ عَلَى وَشَكِّ الصُّدُورِ .

(٢) وَقَدْ كُرِّرَ ذَلِكَ (ص ٧) بِأَسْلُوبٍ آخَرَ !

ولم يَتَّهِم سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ (بِكُفْرِيَّاتٍ) لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ
بَعِيدٍ! وَلَكِنَّهُ تَشْوِيشُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَتَهْوِيشُهُمْ!

وَمِمَّا يَدْفَعُ هَذِهِ الْفِرْيَةَ النَّكَرَاءَ، وَيَدْرَأُ تِلْكَ الْكَذِبَةَ
الشَّنْعَاءَ مَا قَالَه شَيْخُنَا حَفْظَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَقْدَمِهِ الْبَدِيعَةِ
لـ «مُخْتَصِرِ الْعُلُوفِ لِلْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» (ص ٦٠) لَمَّا تَكَلَّمَ عَنْ أَثَرِ
تَصْفِيَةِ الشَّوَائِبِ الَّتِي عُلِقَتْ بِالْإِسْلَامِ مِنْهُ؛ قَالَ:

«وَلَقَدْ تَنَبَّهَ لِهَذَا أَخِيرًا بَعْضُ الدُّعَاةِ الْإِسْلَامِيِّينَ، فَهَا
هُوَ الْأَسَاطِذُ الْكَبِيرُ سَيِّدُ قُطْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ
قَرَّرَ تَحْتَ عَنَوَانِ «جِيلِ قُرْآنِي فَرِيدٍ» أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَةَ أَخْرَجَتْ
جِيلًا مُمَيِّزًا فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ كُلِّهِ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

فَهَلْ مَنْ يَصِفُ الْأَسَاطِذَ سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ
وَيَنْقُلُ عَنْهُ؛ مُسْتَدِلًّا بِهِ، مَقْرَرًا لِكَلَامِهِ؛ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّهِمَهُ
(بَعْدَةَ كُفْرِيَّاتٍ)!

تَاللَّهِ إِنَّهَا كَذِبَاتٌ مُفْتَرِيَّاتٌ!!

وَصَدَقَ - وَاللَّهِ - مَنْ قَالَ:

لَيْسَ فِي الْحَقِّ يَا أَمَامَةَ رَبِّبُ

إِنَّمَا الرَّبِّبُ مَا يَقُولُ الْكَذُوبُ

ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الْقَمِيءُ (ص ١٢): «وقد قال الحافظُ
الذهبيُّ في حقِّ ابنِ تيميةَ في رسالته المشهورةِ إليه المسماةِ
بـ «النصيحةِ الذَّهبيَّةِ»: لقد كان سيفُ الحجَّاجِ ولسانُ ابنِ
حزمٍ [شقيقين] ^(١) فواخيتَهما. وأزيدُ أنا فأقولُ: فرابِعهُم
الشيخُ الألبانيُّ، فكانَ كما قيلَ: ورابِعهُم...!!

هكذا قالَ مَنْ صدرَ كتابه بقوله: «فاعلم أنَّ الألفَةَ
والقولَ الحسنَ السَّديدَ ثمرةُ حُسنِ الخُلقِ، وأنَّ الهُجرَ
والسُّبابَ ثمرةُ سوءِ الخُلقِ...»!

فهو يكذبُ على نفسه، ويفتري على قرائه!

فهو يقولُ: «ورابِعهُم...»!

وهذا قولٌ ليس بحاجةٍ إلى التعليقِ عليه؛ لأنَّ الأمرَ في
مثله كما قيلَ:

فَحَسْبُكُمْ هَذَا السَّفاوتُ بَيْنَنَا
فَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ نَاضِحٌ

(١) سقطت من (الخساف)! أسقط الله ضلاله.

وَأَمَّا جَزْمُ (الْخَسَافِ) بِأَنَّ «النَّصِيحَةَ الذَّهَبِيَّةَ» مِنْ تَأْلِيفِ
 الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ فَهُوَ جَزْمٌ بَاطِلٌ ، وَرَأْيِي عَاطِلٌ ،
 جَرَى فِيهِ عَلَى نَسَقِ ذَلِكَ الْكَوْثَرِيِّ الْهَالِكِ فِي تَعْصُّبِهِ وَغَضَبِهِ
 لِأُتَمَّةِ السُّنَّةِ وَأُتَمَّةِ التَّوْحِيدِ ؛ كَمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ !
 وَتَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ الْمُتَّصِلِ بِـ «النَّصِيحَةِ
 الذَّهَبِيَّةِ» مَحَلُّهُ كِتَابِي «الشُّهْبُ الْمَرْمِيَّةُ عَلَى النَّصِيحَةِ
 الْمَزْعُومَةِ الذَّهَبِيَّةِ» ؛ يَبَيِّنُ فِيهِ بِأَدَلَّةٍ مُتَكَاثِرَةٍ بَطْلَانَ نَسَبَتِهَا
 لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ قَيْدُ الْإِعْدَادِ .

(١٢)

ثُمَّ عَنَوْنَ (الْخَسَافِ) (ص ١٣) بِقَوْلِهِ : «بَيَانُ أَنَّهُ لَا
 يَتَوَرَّعُ عَنْ تَكْفِيرٍ وَتَضْلِيلٍ وَتَسْفِيهِ مَنْ يُخَالِفُهُ فِي آرَائِهِ»^(١) !
 ثُمَّ نَقَلَ كَلَاماً لِشَيْخِنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ يَصِفُ فِيهِ بَعْضَ
 الْغُمَارِيِّينَ وَالْأَعْظَمِيِّينَ وَالْكَوْثَرِيِّينَ بِ : «عَدُوَّ أَهْلِ السُّنَّةِ» ، أَوْ :
 «عَدُوَّ أَهْلِ الْحَدِيثِ» ، أَوْ : «عَدُوَّ أُتَمَّةِ السَّلَفِ وَالتَّوْحِيدِ» !
 وَبَنَى عَلَى هَذَا الْكَلَامِ تِلْكَ الدَّعْوَى الْفَارِغَةَ الْكَاذِبَةَ !
 وَهِيَ دَعْوَى ظَاهِرَةُ الْبُطْلَانِ ، جَلِيَّةُ النُّكَرَانِ ! إِذْ هُوَ لَا

(١) وَكَرَّرَ تَرْدَادَهُ (ص ٢٧) !

جميعاً معروفون بالعصبية الغارقة، والتقليد الغالي،
ويمانوايتهم لعلماء السنة وأئمتها؛ كمثّل شيخ الإسلام ابن
تيمية، والعلامة الإمام ابن القيم، ومن سار على نهجهما من
قبل ومن بعد.

فكلام شيخنا فيهم وصف مطابق لحالهم، ولا يستلزم
منه ذلك التكفير الجائر؛ إلا من هو مفتون حائر!

ثم إن كل عارف بشيخنا العلامة يعلم يقيناً شديد
ورعه في البعد عن التكفير، وعظيم رده على المكفرين، وما
مناقشاته مع «التكفير والهجرة»^(١) عنا ببعيدة!

ولا أدل على ذلك من تورّع شيخنا - إلى هذه الساعة -
عن تكفير من يكفر بعض العلماء؛ كشيخ الإسلام ابن
تيمية، ومن يتهم بعض الصحابة بالنفاق؛ كمعاوية رضي الله
عنه!

فمثل هذا الضالّ حقيق بأنّ ينعكس عليه كلامه، وأنّ
يرجع إليه قصده ومرامه!

(١) فلم يصدّهم ويقف في وجههم إلا هو - جزاه الله خيراً - وبعض
الدعاة السلفيين من إخوانه وتلاميذه.

ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ هَذَا (الْخَسَافُ) بِالْكَذِبِ وَالتَّضْلِيلِ،
والتَّلْيِيسِ وَالتَّدْلِيسِ، حَتَّى مَشَى بِالنَّمِيمَةِ وَالبُهْتِ مِنَ الْقَوْلِ؛
كَمَا فِي (ص ١٥) مِنْ كِتَابِهِ^(١)، حَيْثُ زَعَمَ كَاذِباً أَنَّ شَيْخَنَا
يَتَّهِمُ الشَّيْخَ نَسِيباً الرَّفَاعِيَّ (بِالشَّرِكِ الْأَكْبَرِ)!

كَذَا قَالَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ!

وَكَلَامُ شَيْخِنَا بَعِيدٌ عَنْ ذَلِكَ بُعْدَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ،
إِذْ نَاقَشَ شَيْخُنَا فِي كِتَابِهِ «التَّوَسُّلُ» (ص ٩١ - ٩٢) كَلِمَةً قَالَهَا
الشَّيْخُ نَسِيبُ الرَّفَاعِي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، فَحَكَمَ عَلَيْهَا^(٢) بِأَنَّهَا
«خَطَأٌ جَسِيمٌ، وَجَرَحٌ بَلِيغٌ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَكاً أَكْبَرَ وَالْعِيَاذُ
بِاللَّهِ تَعَالَى»، هَذَا لَقْظُهُ.

فَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَفَرَقَ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ!

وَلَكِنْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالبَدْعِ اسْتَمَرُّوا الْكَذِبَ،
وَاسْتَلْذُّوا التَّحْرِيفَ، وَاسْتَسْهَلُوا التَّزْوِيرَ!

فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) وَكَرَّرَهُ (ص ٣٥)!!

(٢) لَا عَلَيْهِ!

وَمِنْ مَشْيِهِ بِالنَّمِيمَةِ أَنَّهُ زَارَ^(١) الشَّيْخَ نَسِيئاً الرَّفَاعِيَّ فِي بَيْتِهِ ، وَمَعَهُ نَسْخَةٌ مِنْ «قَامُوسِ شَتَائِمِهِ» ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ (مُذَكِّراً) لَهُ بِوَصْفِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ الَّذِي افْتَرَاهُ! فَمَا كَانَ مِنَ الشَّيْخِ نَسِيبٍ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً وَوَفَّقَهُ لِرَدِّ كَيْدِ الْمُبْتَدِعَةِ الضُّلَّالِ - إِلَّا أَنْ قَالَ لَهُ: «وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَأَنَا مَعَ الشَّيْخِ نَاصِرٍ ضِدَّكَ، وَهُوَ شَيْخِي، وَصَاحِبُ الْفَضْلِ عَلَيَّ».

فَخَرَجَ (الْخَسَافُ) خَائِباً يَجُرُّ خَلْفَهُ أَذْيَالَ الْخِزْيِ وَهُوَ حَسِيرٌ!

فَهَذَا هُوَ إِنْصَافُ دُعَاةِ التَّوْحِيدِ، وَفَضْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ إِذَا مِنْهَجُهُمْ هُوَ الْجَامِعُ بَيْنَهُمْ، لَا مَجَرَّدُ الصَّدَاقَاتِ الزَّائِفَةِ الْمُبْطَلَةِ، فَلَوْ جَرَى بَيْنَ بَعْضِهِمْ خِلَافٌ مَا؛ فَإِنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يُؤْثَرُ - بِحَالٍ - عَلَى مِنْهَجِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ، وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ؛ فَعَلَى النَّقِيضِ مِنْ ذَلِكَ، فَتَرَاهُمْ يُقَدِّمُونَ كُلَّ مُتَعَصِّبٍ هَالِكٍ، إِذَا مَا وَافَقَهُمْ عَلَى طَرَائِقِهِمْ وَغَوِيِّ الْمَسَالِكِ!! فَالْجَامِعُ لَهُمْ مَصَالِحُهُمْ

(١) كَمَا حَدَّثَنِي مِنْ حَضَرِ الْمَجْلِسِ فِي بَيْتِ الشَّيْخِ نَسِيبِ حَفْظِهِ
اللَّهُ، ثُمَّ حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الشَّيْخَ نَسِيبُ نَفْسِهِ.

وَأَهْوَاؤُهُمْ، فَعَلِيهَا يَجْتَمِعُونَ، وَفِيهَا يَلْتَقُونَ، وَإِلَيْهَا
يُفْرَعُونَ!!

(١٤)

ثُمَّ عَنَوْنَ (الْخَسَافَ) (ص ١٦) بِقَوْلِهِ: «الْأَلْبَانِيُّ
يَقُولُ: إِنَّ الْفَقْهَ الْحَنْفِيَّ يُسَاوِي الْإِنْجِيلَ»!
وَكَّرَرَهُ (ص ٢٦)!

ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مُمَجَّوجٍ، يَمْتَلِئُ كَذِبًا وَتَنْفِيرًا، فِيهِ
الزَّعْمُ أَنَّ شَيْخَنَا «يُسَبِّهُ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِيَّ الْمُمَثَّلَ بِالْمَذَاهِبِ
الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا؛ أَنَّهُ يُسَاوِي الْإِنْجِيلَ الْمَحْرَفَ»!
كَذَا قَالَ!

وَكَلِمَةُ شَيْخِنَا جَاءَتْ تَعْلِيْقًا عَلَى رَوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ الْمُرَوِّيِّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(١) فِي نُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَفِي آخِرِهِ: «أَمَّا كُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ».

فَعَلَّقَ شَيْخُنَا فِي «مَخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٥٤٨)
عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْكُمُ

(١) وَأَصْلُهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ».

بَشْرُ عَنَا وَيَقْضِي بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا بغيرِهِمَا مِنَ الْإِنْجِيلِ أَوْ
الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ وَنَحْوِهِ» .

(فَفَهِّمَ) مِنْهَا - هَذَا الَّذِي لَا يَفْهَمُ - الْقَدْحَ بِالْمَذْهَبِ
الْحَنْفِيِّ ، ثُمَّ فَتَحَ الْكَذَّابُ الْجِرَابَ ، وَأَضَافَ مِنْ عِنْدِهِ بَقِيَّةَ
الْمَذَاهِبِ (كِرْمًا وَتَفْضُلًا) !! وَهَذَا شَأْنُهُ فِي كُلِّ مَا يَحْكِيهِ
وَيَنْقُلُهُ . . فَلَا أَمَانَةَ وَلَا تَقْوَى وَلَا خَشْيَةَ مِنْ سَاعَةٍ يُقَالُ فِيهَا
لَأَمْثَالِهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ الْمُؤَلَّفِينَ : ﴿وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ !!

ثُمَّ إِنَّ فَهْمَهُ السَّقِيمَ أَنَّ فِي كَلِمَةِ شَيْخِنَا قَدْحًا بِالْمَذْهَبِ
الْحَنْفِيِّ فَهَمُّ مُسْتَنْكَرٌ مُسْتَقْبَحٌ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ إِنْسَانٍ أَعْمَاهُ
الْغِشُّ وَالِدَّغْلُ عَنْ أَنْ يَرَى شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ ؛ لِمَا جَبَلَ
بِهِ نَفْسُهُ مِنْ سُوءِ الطَّوْيَةِ ، وَفَسَادِ النِّيَّةِ .

وَتَلَكُمُ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ مِنْ مَفْرَدَاتِ شَيْخِنَا ، بَلْ هُوَ
مَسْبُوقٌ بِهَا مِنْ عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

وَلَمْ (يَفْهَمْ) أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِنْصَافِ أَنَّ فِيهَا قَدْحًا
بِالْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ أَوْ غَيْرِهِ !

أَمَّا (الْخُسَافُ) الرَّاكِبُ لِلزَّيْفِ وَالْإِعْتِسَافِ ؛ فَهُوَ
(يَفْهَمُ) مِنْ عِبَارَةٍ دُونَ هَذِهِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهَا ؛ مُحْمَلًا إِيَّاهَا مَا

لا تحتمل! فكيف بها؟!

و(الخساف) قد جرى في كلامه هذا على قاعدة
التاجر المفلس الذي إذا خوت جعبته؛ رجع إلى (دفاتره)
القديمة!!

إذ هذا الكلام أصله لحنفي متعصب انتقد فيه شيخنا
- محرضاً مؤلباً - قبل أكثر من عشرين عاماً، فرد غير واحد
كلامه بذرر العلم وغالي النقول.

ففي كتاب «بدعة التعصب المذهبي» (ص ٧٠ - ٧٤)
للأخ الفاضل الشيخ محمد عيد عباسي - كان الله له - رد
مطول على هذا الفهم المفترى.

وفي مقدمة الطبعة الثانية من «المختصر» سنة
(١٣٩٣هـ) ويقلم ناشر الكتاب (ص: أ - ب) رد آخر
متوسط.

ثم أشار شيخنا أخيراً إلى رد هذا الفهم القبيح بكل
وضوح وجلاء في تعليق وجيز له على «مختصر صحيح
البخاري» (٢ / ٤٤٣)، حيث أشار إلى تعليقه السابق على
«مختصر مسلم»، ثم قال:

«فاستغلَّ هذا بعضُ متعصِّبةِ الحنفيَّةِ، فأشاعَ بينَ
الناسِ أَنِّي طعنْتُ في المذهبِ الحنفيِّ ! والحقُّ إِنِّي أَشرتُ
بذلكَ إلى الردِّ على بعضِ متعصِّبتِهِم من أَهلِ العلمِ
عندهم، الَّذِينَ صرَّحوا بأنَّ عيسى عليه السلامُ سيحكمُ
بالمذهبِ الحنفيِّ ! وهذا شائعٌ في بعضِ البلادِ الأعجميَّةِ.

قالَ الشيخُ البرزنجيُّ في «الإشاعة لأشراطِ الساعةِ» :
«وقعَ لبعضِ جهلةِ الحنفيَّةِ أَنَّهُ ادَّعى أَنَّ كلاً من عيسى
والمهديِّ يُقلِّدُ مذهبَ الإمامِ أبي حنيفةَ، ووقفتُ للشيخِ
عليَّ القاري على تأليفِ سَمَاهُ : «المَشْرَبُ الوردِيُّ في
مذهبِ المهديِّ»، نَقَلَ فيه هذا القولَ، وردَّ عليه ردّاً مُشَبَّحاً
وجَهَّلهُ».

قالَ العلَّامةُ صدِّيقُ حَسَنِ خانٍ في «الإذاعة» (ص
١٦٣) : «وهذا القولُ مردودٌ في حقِّ آحادِ الأُمَّةِ المحمَّديَّةِ،
فكيفَ في حقِّ النبيِّ والإمامِ؟!» . . . انتهى .

هذا بطوله كلامُ شيخنا ونُقولُه .

وفي هذا الكلامِ العلميِّ الردُّ الكافي على ما تعلَّقَ به
ذلكَ المتعصِّبُ الحنفيُّ قديماً، وهذا المتعصِّبُ (المتشفعُ)

حديثاً! وكلاهما من بابه واحدة؛ عصبيةً وتقليداً وهوى!!

ثم رأيتُ في مقدمة شيخنا على «مختصر صحيح مسلم» (٥ - ١١) الطبعة الجديدة هذا العام (١٤١١هـ) ردّاً مفصّلاً^(١) مُستوعباً على ذلك (الفهم) الأبتَر نفسه؛ بدلائل ناصعة، وبراهين ساطعة، ولولا خشية الإطالة؛ لنقلته بتمامه، فليراجعه مَنْ رامَ الخلاصَ مِنَ (المهامه)! ولعلَّ فيما هنا كفايةً لِمَنْ أنصفَ إِنْ شاءَ الله.

(١٥)

ثم قالَ (الخسّاف) (ص ١٧) عن مقدمة شيخنا لـ «آداب الزّفاف»: إِنْ قَارِئُهَا «يقرأ سِلاًّ مِنَ السُّبَابِ والشَّتَائِمِ لأكثرَ مِنْ خمسةَ عشرَ عالماً مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ كِبَارِ»! كذا قالَ هذا المَكَّار!

فهؤلاءِ (العُلَماء) المزعمونَ هُم: الغماريُّونَ، والكوثريُّ، ومحمود سعيد، وأبو غُدّة، والأعظمي، ومَنْ سارَ

(١) وفيه الإشارة (ص ٤ - ٥) أن حذف التعليق المشار إليه إنما هو

من صنيع بعض الناشرين، حيث أنكر عليهم ذلك شيخنا، وبهذا يظهر لك بطلان ما موّه به (الخسّاف) حول ذلك (ص ١٦)!

على نهجهم في سلوك طريق التحريف وركوب مطية
التلبس !

فهم هم ، الذين يُبدى بهم ويُعيد ، ويرجع إليهم
ويزيد !!

ولقد (أعدت) قراءة مقدّمة «آداب الزّفاف» المشار إليها
مرّة أخرى جديدة لأرى هؤلاء الـ (خمسة عشر) !! فما رأيت
إلا الثمانية الذين أشرت إليهم تلميحاً أو تصريحاً ، وهم في
المقدّمة (ص : ٥ و ٨ و ١٠ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٨) !!

فانظر كيف أصبحت الثمانية خمسة عشر عند من لا
يخشى ناراً ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ !

(١٦)

أشار (ص ١٧) إلى ما ذكره شيخنا في مقدّمة «صفة
الصّلاة» عن مُجريات ما بينه وبين صاحب المكتب
الإسلامي الأخ زهير الشاويش !

ولكنّه حمّله ما لا يحتمل ، وطيّر به ظنونه ، ولفّه بسواد
تعليقاته الباردة الفارغة .

وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي مَقْدَمَةِ «صِفَةِ الصَّلَاةِ» ؛ ظَهَرَ
لَهُ وَجْهُ الخُلْفِ فِي الْمَسَائِلِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا، وَبَانَ لَهُ الْمَسْوَعُ
الَّذِي دَفَعَ شَيْخَنَا أَنْ يَكْتُبَ هَذَا الَّذِي كَتَبَهُ !
وَالْأَمْرُ أَطْوَلُ مِنْ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْإِشَارَةَ - لِلْمَنْصِفِ -
تُغْنِيهِ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ جَهَالَاتِ كُلِّ ظَالِمٍ سَفِيهِه^(١).

(١٧)

ثُمَّ عَنَوْنَ (ص ١٨) بِقَوْلِهِ: «بَيَانُ حَالِ أَحَدِ أَفْضَلِ
الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَرْمِيهِمُ الْأَلْبَانِيُّ بِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَّةِ» !
ثُمَّ ذَكَرَ - مَكْرَرًا - مَا سَبَقَ أَنْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ بِهِ فِي «الْأَنْوَارِ
الْكَاشِفَةِ» (ص ٥٢ - ٥٣) مِنْ ادِّعَاءِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ مَدْحِ
شَيْخِنَا لِلْأَعْظَمِيِّ وَبَيْنَ قُدْحِهِ فِيهِ !! فَلَا أُعِيدُ !!
ثُمَّ تَكَلَّمَ عَنْ بَعْضِ (أَعْمَالِ) الْأَعْظَمِيِّ وَتَحْقِيقَاتِهِ،
فَكَانَ مِمَّا قَالَهُ: «فَحَقَّقَ نُصُوصَهَا، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا، وَنَثَرَ فِيهَا
فَوَائِدَ كَثِيرَةً» !!

أَقُولُ: «حَقَّقَ نُصُوصَهَا» ؛ نَعَمْ، أَمَّا أَنَّهُ «عَلَّقَ عَلَيْهَا،
وَنَثَرَ فِيهَا فَوَائِدَ كَثِيرَةً» ؛ فَهُوَ كَلَامُ الْمُغَالِي الْجَاهِلِ بِمَا يَقُولُ !!

(١) وانظر المقطع الآتي برقم (٣٠).

إذ تعليقات الأعظمي لا تزيد على عزوه الأحاديث لأحد
الأئمة الستة في كتبهم، أو «مصنف ابن أبي شيبة»، أو
«مجمع الزوائد»، أو «كنز العمال» - على أوهام ظاهرة -!
فإن زاد؛ فتعليق من «لسان العرب» أو «نهاية ابن الأثير»!! أما
فنون الجرح والتعديل، ودقائق الصناعة الحديثية؛ فأنى له
ذلك؟!

ولكن الأمر كما قيل: «حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَبُصْمٌ!!»
ولقد كشفنا نبذاً من حال هذا الأعظمي في «الرد
العلمي»، طبع منه جزءان، والثالث قيد الطبع، فليراجع.

(١٨)

وقد استدلل (الخساف) (ص ٢٠) ببيت شعر عن
(بُعَاثِ الطَّيْرِ)، وكأنما يتكثر مُسَلِّياً نفسه بما يُشابهها (!)،
وهو قول من قال:

«بُعَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحاً
وَأُمُّ الصَّقْرِ (مِقْلَاةٌ) نَزُورُ»

... كذا أورده وكتبه: «مِقْلَاةٌ»؛ بالتاء المربوطة،
وهي هكذا اسم آله من (القلي)، وهو معروف!! والصواب

في بيتِ الشَّعرِ (مِقلاتُ) ؛ بالتاءِ المفتوحة ؛ كما في «القاموس المحيط» (ص ٢٠٢) وشرحها بقوله : «ناقَةٌ تضعُ واحداً ثمَّ لا تحمِلُ ، وامرأةٌ لا يعيشُ لها ولدٌ ، وقد أَقلَّتْ» .

فهل لهذا الذي لا يُفرِّقُ بينَ (مِقلاة) و (مِقلات) ، ولا يُميِّزُ بينَ أنواعِ التاءات ، أنْ يتكلَّم في العلومِ العالِياتِ والفنونِ الغالِياتِ ؟ ! إنَّها - واللهِ - لأَكْبَرُ البليَّاتِ ، وأَعْظَمُ الطامَّاتِ ، وأشدُّ المُصِيباتِ !

وهذا كلُّهُ يذكِّرُنِي بقولِ مَنْ قالَ :
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَذَرِي العَرُوضَ فَرُّمًا
يَرَى القَبْضَ فِي بَحْرِ الطَّوِيلِ مِنَ الكَسْرِ
فلا قوَّةَ إلَّا باللهِ !

اللَّهُمَّ اجْبُرْ (كَسْرَنَا) ، واكسِرْ جَهْلَ (مَنْ ناوَأَنَا) !!

(١٩)

ثمَّ عَنَوْن (ص ٢٢) : «تأثَّرَ المقتونينَ بِهِ بأسلوبِهِ الذي يُعدُّ فريداً مِنْ نوعِهِ في الشِّتائِمِ (والإقذاع) والاستفزاز» !
ثمَّ ساقَ بعضَ عباراتِ وجهِها عددٌ مِنْ إخوانِنا طُلابِ

العلم في رسائلهم ومؤلفاتهم التي نذروا أنفسهم فيها؛ ذباً
عن السنة، وإطفاءً للبدعة، وكبتاً لكل مخرفٍ محرفٍ.

والكلام فيها عينُ الكلام فيما قبلها؛ من تحميلِ
الكلام ما لا يحتملُ، وقلبِ الصوابِ خطأً، وجعلِ الحقَّ
باطلاً!!

ومع ذلك؛ فإنَّ في كلامه تضليلاً وتليساً أضربُ عليه
أمثلةً:

أ - وصفني (ص ٢٤) بالتقليد (!) والتعصب (!)، ثم
ذكرَ كتابي «كشف المُتواري من تليسات الغماري»^(١)؛
مُدَّعياً بالباطلِ أنَّه «كتابُ أملي عليه، ويدَّعي أنه له»!!
وأقولُ له: ﴿أُطْلِعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ
عَهْدًا﴾.

فهو إما أن يدَّعي (علمَ الغيب) أو أنه (كاذب)؟
فإنَّ كانتِ الأولى؛ فهو تلبُّسٌ ببابٍ من أبوابِ الكُفرِ
- عياداً بالله -!! وإنَّ كانتِ الثانية؛ فهي مُسْقِطَةٌ له عند مَنْ
لم يُسْقِطْهُ إلى هذه الساعة!!

(١) مقتصراً على المقطع الأول من اسمه!

ب - ثم ذكر أني قلت عن (أحد الفضلاء من كبار علماء العصر) (!) ما نصه : «والبغرة تدل على البعير» !!

كذا زعم !! مع أن قولي جاء عقب ذكر شيء من صنائع هذا (الفاضل) وشنائه !! ألا وهو عبد الله الغماري ، فقلت بعد كلام طويل وأدلة متكاثرة :

« . . . وليست كجراة الغماري القائمة على الهوى والتحريف . . . وليست كدلائل الغماري المبنية على التلبيس والتدليس . . . وليست كحجج الغماري المعتمدة على الخلط والتغريب . . . والبغرة تدل على البعير » !

ثم هذا القول : «والبغرة تدل على البعير» مثل عربي قديم سائر، يشير إلى دلالة الأثر على مؤثره !!

ومن عجب - ولا عجب - أن هذا (الخساف) قد أورد (ص ٢٠) من «قاموس شتائمه» بيتاً من الشعر ليقايس فيه تواليف بعض شيوخ السنة مع رسائل بعض شيوخ البدعة، فقال :

«لَقَدْ عَظَّمَ الْبَعِيرُ بَغِيرَ لُبِّ
فَلَمْ يَسْتَغْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ»

فها هو ذِكرُ (البعين) قد تكرر!! أم أنه منكم جائزٌ
ومن غيركم مُستنكر؟!

أَحْرَامٌ عَلَى بِلَابِلِهِ الدَّوْ
حُ حَلَالٌ لِلطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ
أَنْصِفْ، وَإِلَّا؛ فَلَا تَتَعَنَّ!

وبعد كتابة ما تقدّم رأيتُ لهذا (الخساف) ورقاتٍ
سمّاها «التحذيرات الهامة...»، جعلها (تعقُّباً) لبعض
تعليقاتي في عددٍ من رسائلني، وهي (تعقُّبات) هابطة، تدلُّ
على عمقِ غُورِ الإسفاف، الذي هوى إليه هذا الجهولُ
(الخساف)!

وهي - جميعاً - تعقُّباتٌ تضحكُ منها الثُّكلى، ويكفي
النَّظْرُ فيها عن ردّها أو كشفِ خوافيها.

ولو أنّ هذا الغويَّ السَّادِرَ (احترَمَ) نفسه؛ لـ (لَمَلَمَ)
أوراقه، و (أَهْرَقَ) دواته، و (كَسَسَ) أقلامه!

لكن؛ لا دواءَ ينفعُ مَنْ في عَقْله (لَمَّة)، وفي دينه
(رَهَق)، وفي فَهْمِهِ (رَكْس)!

وهذا كله نقوله بالعدلِ مِنْ غيرِ شَطَطٍ ولا وَكْسٍ!

ذكر (ص ٢٤) نقلاً عن أحد إخواننا في كتابه «تبييض الصحيفة» أنه «اتَّهَمَهُ [يَقْصِدُنِي] بِالْخِيَانَةِ عَلَناً» (١!) حيث نقل قوله: «وقد أرسلت إلى الشيخ رسالة مع الأخ الحلبي أسأله عن تحسين هذا الحديث... (١) فلم يجبني أحد، ولا أدري أوصلت الرسالة أصلاً إلى الشيخ أم لا؟».

هذا هو قول هذا الأخ فيما نقله هذا (الخساف)!

فأين الخيانة الباطلة المزعومة؟!

أم أنه استفسار بريء وحكاية لواقع الحال؟

صدق رسول الله ﷺ القائل: «إِنَّ آخِرَ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

هذا وأضل بليّة الإسلام من

تغيير ذي التحريف والبطلان

(١) هكذا النقط عند (الخساف)، ولم أقف على القسم الثاني من

«تبييض الصحيفة» لأرى ما هو المحذوف من كلامه... إذ قد (عوّدتنا) هذا (الخساف) على الحذف والتغيير.

ثم نقل (ص ٢٥) عن بعض الإخوة كلاماً في الردّ
على الأشاعرة، والنقض عليهم، لكنّه هَوَلٌ فيه - كعادته -،
والبسه لبوساً فضفاضاً من تفخيم القول وتعظيمه!!

ولو أنّ عند هذا الجهول (الخساف) ذرّة من إنصاف؛
لكسر قلمه، ولزم بيته، وعضّ على أصابعه!

لكن؛ أنّى ذلك في متعصّب كنود هالك؟!

والكلام في الأشاعرة سابغ الدّيل، عظيم الكيل،
أرجىء التطويل فيه إلى مقام آخر، لعلّي أفردّه بالتصنيف.

ولكنّي أكتفي هنا بقاصمة للمبتدعة، عاصمة لأهل
السنة، تُبين حقيقة الأشاعرة بكلام مختصر وجيز كتبه أحد
المُرَضِّين عند (الخساف)، بل هو - عنده - «العلامة،
المحدّث، الحافظ... الذي أفنى حياته في علم الحديث
الشريف»؛ كما قال في «قاموس شتائم» (ص ٦)؛ ألا وهو
الشيخ أحمد بن الصّدِّيق الغماري!! حيث قال في كتابه
«جُؤنة العطار» (١ / ٣٧) رداً على من وصفهم بقوله:
«أظهروا أنّهم من أهل الحديث»، وعقب إيراد ملخص

مناقشة له معهم في بعض آيات الصفات، قال:

«... ولا يلزم^(١) من هذا أنني موافق للأشعرية على بدعتهم، كلا وبلا، ومعاذ الله من ذلك، وأن أكذب على الله كذب الأشاعرة أفراخ المعتزلة، لا مسأهم^(٢) الله بخير، وإن سموا أنفسهم زوراً ويهتانا أنهم من أهل السنة والجماعة!».

فهل يقبل (الخشاف) كلام هذا المعظم عنده أم يرده؟!

فإذا قبله؛ كان ذلك مسقطاً للأشاعرة الذين جعلهم في السماء علواً!! وإذا رده؛ كان ذلك مسقطاً لهذا (العلامة المحدث الحافظ) الذي فخم أمره وعظم شأنه!

فما بال هذا (الخشاف) يزعم ويدعي أن «جُلَّ علماء الأمة»^(٣) هم من هؤلاء الأشاعرة الموصوفين عند (شيخه) بأنهم «أفراخ المعتزلة»!

(١) غير واضحة في «الأصل» عندي.

(٢) في «الأصل»: «مسهم».

(٣) كما في «قاموس شتائم» (ص ٢٥)!

أَمْ أَنَّهُ «طَبْلٌ لَا يَذْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ»^(١)؟!

(٢٢)

ثُمَّ تَكَلَّمَ (ص ٢٥) عَنْ أَخٍ فَاضِلٍ كَبِيرٍ وَصَفَهُ
(الْخَسَافُ) بِأَنَّهُ «أَحَدُ مَقْلَدِي الشَّيْخِ الْمَحْدُثِ»، وَهُوَ الشَّيْخُ
بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ، حَيْثُ زَعَمَ (الْخَسَافُ) أَنَّهُ قَالَ فِي «أَحَدِ كِبَارِ
الْعُلَمَاءِ الَّذِي أَغْنَى بِمُؤَلَّفَاتِهِ الْمَكْتَبَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ»؛ أَنَّهُ:
«اضْمَحَلَّ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ ضَرْطَةٌ غَيْرُ فِي الْعَرَاءِ»!

و(الْخَسَافُ) فِي ذَلِكَ كَذُوبٌ! إِذْ كَلَامُ الشَّيْخِ بَكْرٍ
حَفْظُهُ الْمَوْلَى إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أُغِيلِمَةَ أَخَذُوا يَقْهَقُهُونَ عَلَى
كَرَاسِي التَّعْلِيمِ بِغَرَائِبَ يُبَدِّدُونَهَا أَوْ يَبْتَدِثُونَ اخْتِرَاعَهَا، فَشَغَلُوا
أَهْلَ الْعِلْمِ بِصَدِّهَا وَافْتِرَاعِهَا...»! فَلَيْسَ فِيهِ أَيُّ ذِكْرٍ لِهَذَا
الْعَالَمِ (الْمَزْعُومِ) وَهَذَا الْكَبِيرِ (الْمُوهُومِ)!

وَإِنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ بَكْرٍ حَفْظُهُ اللَّهُ عَنِ (الْأُغِيلِمَةِ) يَنْطَبِقُ
انْطِبَاقًا تَامًا عَلَى غُلَامٍ جَهُولٍ، يَتَصَدَّرُ الْمَجَالِسَ، وَيَسُودُ
الصَّفَحَاتِ، وَيَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَفْهَمُ مَحِيًّا ضَلَالَاتِ أَفْرَاحِ
الْمُعْتَزِلَةِ، وَبَاعِثًا انْحِرَافَاتِ بَادِثٍ وَمَاتَتْ، وَمُغَرَّرًا أَذْنَابَهُ

(١) انظر ما سبق (ص ٢١).

بعمامته، مما ذكرني بقول من قال :
أَلَمْ تَعْلَمْ بَأَنَا فِي زَمَانٍ
غَدَتْ فِيهِ الْإِمَامَةُ بِالْعِمَامَةِ !!

(٢٣)

ثم نقل عني (ص ٢٤) وصفي إياه في «كشف
المُتواري» (ص ٨) بقولي : «فانظر إلى أيِّ هُوَّة سقط هذا
الرجلُ؟! أبكذبه وتضليله وتلبيسه؟! أم بعظيم غفلته وشدة
حمقه؟! أم بضحالة عقله واستفحال جهله?!» .
... حقاً إنها هُوَّة... حتى في هذا الموضع يحرف
ويبتر ويلبس !!

فما هو سبب هذا الكلام؟

لقد حذفه (الخساف) ليسلم له المرام !!
إنه كذب منه على الحافظ ابن حجر، وتلبس منه على
(قرائه) المغرورين، الذين تغرهم الصفحات، ويكتفون
بالأرقام، وينخدعون بالعناوين، ولا يراجعون المضامين !!
فهلاً كان ما هنا سبيلاً ليراجعوا أنفسهم فيقفوا بأنفسهم

على الحق الصراح بأن هذا (الخساف) مبطل وقاح!

إذ فسر كلمة «له إدراك» التي قالها الحافظ ابن حجر
في «الإصابة» في مالك الدار - أحد رواة بعض الأحاديث
التي يستدلون بها على التوسل الممنوع - : «أي أنه معدود
من الصحابة، ويكفيه ذلك توثيقاً»!

كذا قال! وهو جهل وضلال.

وقد قلت في «كشف المتواري» (ص ٩) عقب نقلي
قوله المحرّف هذا؛ مبيناً موضعاً:

«وذلك أن إيراد الحافظ لمالك الدار إنما هو في
القسم الثالث من كتابه «الإصابة»، وهو القسم الخاص في
ذكر «المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في
خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في
حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق من أهل العلم
بالحديث» كما قال الحافظ نفسه في مقدمة «الإصابة» (١ /

!!(٤)

ومع ذلك؛ فقد كتم هذا الجهول هذا كله؛ ليسلم
له مراده!!

وإمعاناً في التّضليل والتّلبيس والتّغريب؛ فقد دَمَجَ
هذا (الخسّاف) بيانه وشرّحه لكلمة الحافظ ابن حجر بها؛
دونما فصلٍ أو إظهارٍ، بل إنّه - عامّله الله بعدله - جعلَ
علامة انتهاء النقلِ (اهـ.) بعد ذلك البيان والشرح كلّهُ!!
وبعد؛ فما هي أخرى الأوصاف بهذا (الخسّاف)؟!
التّضليل والتّلبيس والخيانة؟! أم الجهل والغفلة
والغرور؟! ..

... هذا ما قلته هناك فيه، وهو كاشفٌ عن خوافيه!
فتأمّلوا إشهارته إلى ردّي عليه هنا، إذ فيها تحريفٌ
وبترٌ، فكيف بما قبله أو ما بعده!
عليك في البَحْثِ أَنْ تُبْدي غَوامِضَهُ
وَمَا عَلَيْكَ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْبَقْرُ

(٢٤)

ثمَّ عَنَوْنَ (ص ٢٦) بقوله: «بيانُ الأمور التي أخذها
العلماء على الشيخ ناصرٍ والتي خالفَ بها جمهورُ
المسلمين».

قلتُ: ثمَّ أوردَ عدداً من المسائل التي فيها خلافتُ

عالٍ بينَ العلماءِ قديماً وحديثاً، وقد انتصرَ الشيخُ لها
- بدلائلَ واضحةٍ من الكتابِ والسُّنةِ - في مواضعٍ عدَّةٍ من
كُتُبِهِ، وكذا انتصرَ لَهُ فيها عددٌ من طُلَّابِ العلمِ وأهله!
ولكنَّ هذا (الخساف) - كعادته - قد أقحمَ عدداً من
كذباتِهِ!! أذكرُ منها أمثلةً:

أ - ادَّعى أنَّ شيخنا يقولُ «بجوازِ الأكلِ في رمضانَ قبلَ
وقتِ المغربِ المعتادِ، وكذا بعدَ الفجرِ الصادقِ»!!
وهذا - كما يقولون - كذبٌ لَهُ قرون!!

وإنَّما كلامُ شيخنا متوجَّهٌ إلى جوازِ الأكلِ قبلَ الأذانِ
إذا كانَ غروبُ الشمسِ واقعاً مُتَحَقِّقاً، والأذانُ متأخراً!

فما هي فائدةُ قولِ (الخسافِ): «قبلَ وقتِ المغربِ
المعتادِ»! هل المُرادُ: «المُعتادُ شرعاً» أم «المُعتادُ عرفاً»؟!
ثم عندَ مَنْ: العلماءُ؟ أم الدُّهْماءُ؟!

وأما قولُهُ: «وكذا بعدَ الفجرِ الصادقِ»؛ فهو في الكذبِ
أغرقٌ ممَّا قبلَهُ!

إذ حقيقةُ قولِ شيخنا متعلِّقٌ بالأذانِ الَّذي يؤدُّهُ
المؤدِّنونَ قبلَ الفجرِ الصادقِ! فجوزُهُ؛ لأنَّ الإمساكَ الشرعيَّ

متعلّق بالفجر الصادق حقيقةً، لا بمجرد الأذان الذي قد يكون قبل ظهوره.

وقد أشار الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (٤ / ١٩٩) إلى ما يُصنّع في زمانه من تأخير الأذان في المغرب، وتُعجيله في الفجر، وأنّ ذلك من البدع المنكرة! وهذا في عصره قبل ستّة قرون، فكيف اليوم؟!

(٢٥)

ثم ذكر الخساف (ص ٢٧) قول شيخنا: «إنّ من البدع الموجودة في المدينة المنورة إبقاء قبر النبي ﷺ في المسجد!»

ناقلًا ذلك عن «مناسك الحج والعمرة»!!

وكلامه هنا - حفظه الله - مختصرٌ من كلامه في «حجّة النبي ﷺ» (ص ١٣٧)، حيثُ شرح هذا الإجمال بقوله:

«والواجب فصله عن المسجد بجدار؛ كما كان في عهد الخلفاء الراشدين؛ كما بيّنته منذ سنواتٍ في «تحذير الساجد»...»

وكان قد ذكر - حفظه الله - في «تحذير الساجد» (ص

٩٩ - ١٠٠) أَنَّ «الواجب الرجوع بالمسجد النبوي إلى عهده السابق، وذلك بالفصل بينه وبين القبر النبوي بحائطٍ يمتدُّ من الشمال إلى الجنوب، بحيثُ إنَّ الدَّاخل إلى المسجد لا يرى فيه أيَّ مخالفةٍ لا تُرضي مؤسسه ﷺ...»!

فهل في كلام شيخنا ما يُخالِفُ جمهورَ المسلمين؟! أم أنه جهل - أو جاهل - من لا يفرق بين الشمال واليمين؟!!

(٢٦)

ثمَّ ها هنا أمرٌ مهمٌّ، وهو أنَّ شيخنا حفظه الله مسبقٌ في اختياراته كلّها بعددٍ من أهل العلم والفضل، لم يتفرّد في مسألةٍ منها!

ونحنُ نتحدّى المُعترضينَ الجاهلينَ أن يأتوا لنا بمسألةٍ واحدةٍ تفرّد بها شيخنا أو لم يُسبق إليها! وهيها!!

بل أقول: قد نقل شيخنا في مقدّمة «رفع الأستار» (ص ٤١) عن شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٣٢٠ - ٣٢١) ما نقله عن الإمام أحمد «الذي قال ناصحاً لكلِّ سلفي: (إياك أن تتكلّم في مسألةٍ ليس لك فيها إمام)، وكان في المحنة يقول: (كيف أقول ما لم يُقل)».

كَمْ مِنْ فَتَى جَاهِلٍ غَرُّ أَبْنَتْ لَهُ
رُشْدَ الْمَقَالِ فزالَ الْجَهْلُ وَالْغَرُّ

(٢٧)

ثُمَّ عَنُونَ (الْخَسَاف) (ص ٢٩) بقوله: «شَتَمَ تلاميذ
الشيخ الألباني للعلامة سعيد حوى والمفسر سيد قطب»!!
ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَخِينَا سَلِيمِ الْهَلَالِيِّ كَلَاماً مِنْهُ فِي سَعِيدِ
حَوَّى ضَمَنَ كِتَابِهِ «مُؤَلَّفَاتُ سَعِيدِ حَوَّى دِرَاسَةٌ وَتَقْوِيمٌ»!
وَقَدْ قَالَ (الْخَسَاف) قَبْلَ نَقْلِهِ الْمَشَارِإِلَيْهِ: «وَكَانَ سَابِقاً
قَدْ سَمَّاهُ: الْأَفْعَى تَتَلَوَّى فِي كُتُبِ سَعِيدِ حَوَّى»!
فَهَذَا رَجْمٌ بِالْغَيْبِ! أَوْ كَذِبٌ صَرِيحٌ! أَوْ جَرِيٌّ وَرَاءَ
قَالَاتِ الْأَعْمَارِ!
فَلْيَخْتَرْ (الْخَسَاف) أَيَّ الْأَوْصَافِ أُحَرِّى بِهِ!! وَقَدْ تَكُونُ
كُلُّهَا مَجْمُوعَةً لَهُ وَفِيهِ!

(٢٨)

ثُمَّ نَقَلَ - بِزَعْمِهِ - (ص ٣٠) عَنْ ذَهَبِيِّ الْعَصْرِ الْعَلَّامَةِ
الْمُعَلِّمِي الْيَمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْكُوْثُرِيِّ كَلِمَاتٍ نَابِيَةٌ

شديدة^(١)!! وَصَفَهَا بِأَنَّهَا «مُخْجَلَةٌ»!!

وهذا منه غفلة أو تغافل عما قاله العلامة المَعْلَمِي في مقدمة «التنكيل» (١ / ٣) جواباً على تلك الدُّعوى:

«انتَقَدَ الأستاذُ في «الترحيب» كلماتٍ نابيةٍ - كما يقولُ - وقعتُ في متن «الطَّلِيعَةِ» والتعليقِ عليها، وقد انتقدتها قبله، وهي من تصرف المعلق الأستاذ محمد عبدالرزاق حمزة باجتهاده، وقد صرَّح بذلك في رسالته «حول ترحيب الكوثري» (ص ٣٧)، وذكر لي بعضُ المَطلِّعين أنَّ عامَّةَ تلك الكلمات كانت على وجهِ التعليق، لكن التَّبَسُّرُ الأمرُ عند الطَّبعِ، فأدْرِجْتُ في المتن».

فهذا ممَّا يكشفُ زُيُوفَ الخُصَافِ وجهالاته التي يتقوَّل فيها على عبادِ الله بالظنِّ والتخمين، والكذبِ والتضليل!

(٢٩)

ثمَّ عَنَوْنَ (ص ٣١) بقوله: «تلاميذ الشيخ الألباني يشتمونه ويكشفون أَلَا عِيَّه»!

(١) وقد عزاها (الخُصَاف) إلى مقدمة «التنكيل»...، وإنما هي

في «طلِيعَةِ التَّنْكِيل»!

فنقل خلاصة ما ورد في نشرة صغيرة قام على طبعها ونشرها وتوزيعها بعض العابثين الحاقدين الذين يبغيون للبراءة العنت، ويفرقون بين الأحبة بظلام حقدهم ويسواد كذبهم.

وأكتفي ها هنا نقضاً لهذه النشرة المنكورة وإبطالاً لتشبث (الخساف) ومن على شاكلته بها أن أقول:

لقد هاتفنا الأخ الأستاذ محمود مهدي إستانبولي نزيل جدة لنخبره بهذا الذي وصل إلى (البعض) بالبريد عن طريق (بيروت)، وأنه مطبوع باسمه، منسوب إليه، وأن فيه ألفاظاً لا يتصور صدورها من مثل الأخ الأستاذ محمود مهدي الذي علم تبجيله لشيخنا الألباني، وعرف تقديره لعلمه ودعوته... ففوجيء الأستاذ محمود - جزاه الله خيراً - بذلك مفاجأة كبرى، واستنكر طبع تلك النشرة، وذكر أنه لم يعرف بذلك، ثم أشار إلى أن نشرها إنما هو من كيد بعض (الناشرين) للسوء بين المسلمين، الذين خالفوا جادة الحق المبين، وجانبوا نهج الصواب المستبين.

ثم بعد كتابة ما تقدم وصل إلينا خطاب من الأستاذ محمود مهدي إستانبولي بخطه يقع في أربع

صفحات، متعلّق بالنشرة المطبوعة المنسوبة إليه، ونحن بدورنا ننشرها^(١) كما وصلت - من غير تعليق - حرصاً على توضيح الحق، وأداءً لأمانة العلم؛ قال:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نصر أخاه بظهر الغيب نصره الله في الدنيا والآخرة» [صحيح الجامع: رقم ٦٤٥٠].

كتاب مفتوح، ردّاً على ما نشره زهير الشاويش من الافتراءات والأكاذيب حول فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ومحمود مهدي الإستانبولي.

إلى الإخوة الشرفاء الغيورين، حول ما نشره زهير الشاويش بعنوان: «كتاب مفتوح إلى الشيخ ناصر الدين الألباني من محمود مهدي الإستانبولي».

إني أعترف - أسفاً - بأنني كنتُ حررتُ هذا الكتاب منذ سنوات بعيدة، إثر نزعة عاطفية بريئة، ولم أُطلع عليه أحداً كما أذكر، وقد قدمته للمفتري ناشره - عليه من الله ما

(١) ومن خطّه أنقل.

يستحق - زهير الشاويش ؛ خلافاً للأمانة ، وذلك ليقوم
بالمصالحة بيننا ؛ من أجل الإصلاح وتحقيق المسيرة
الإسلامية السلفية المباركة من خلال ظلمات جاهلية بعضها
فوق بعض !!

وإذا بهذا الشخص يُخفي هذا الكتاب سنين طويلة
من أجل استثماره في الكيد لشيخنا ؛ ليأكل حقوق الناس
بالباطل ! عليه من الله ما يستحق .

فإنه ما كاذ يختلف مع سماحته - وهو محدث الديار
الشامية ومجدد القرن الخامس عشر الهجري بشهادة كبار
علماء العصر - بشأن الكتب الحديثية المحققة من قبله ، التي
أخذ ينشرها عن طريق المكتبة الإسلامية في عمان وغيرها ،
مما أغضب صاحب . . . المكتب المسمى بـ (الإسلامي) ؛
حتى سارع إلى نشر هذا الكتاب المفتوح ، لا للغاية
الإصلاحية الشريفة التي كنت أرسلتها إليه ، بل ليسيء إلى
سمعة هذا الشيخ المحدث الكبير ، وهو لولاه ؛ لكان (أبا
جهل) حي الميدان ، أو أجيراً في المكتبة الهاشمية بدمشق
التي كان يعمل فيها ! سائلاً الله سبحانه أن يجازيه بما هو
أهله ! وهو القائل : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

يَنْقَلِبُونَ» .

وللهِ دَرُّ القائلِ :

وَإِذَا كَانَتْ النُّفُوسُ صِغَاراً

تَعَبَّتْ فِي مُرَادِهَا الْأَجْسَامُ !

ولا يَضِيرُ شَيْخَنَا الْأَلْبَانِي - وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمَهُ - مَا

فَعَلَهُ الشَّائِيشُ ، وَبِمِثْلِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ عَامٍ مَنْ يَجَدِّدُ لَهَا

دِينَهَا » ، رواه أحمد والحاكم والبيهقي ، وسنده صحيح .

وقد جئتُ في هذه الرسالة أُعْتَذِرُ مِنْ شَيْخِنَا أَبِي

عبد الرحمن مِنْ نَشْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْمَفْتُوحِ مِنْ قَبْلِ هَذَا

المفتري الذي أَغَارَ عَلَى كِتَابِي أَيْضاً ، وهو لم يدفع لي

حقوقِي منذ عشرة أعوامٍ باعترافه المسجل ، ثم أُرْسِلَ إِلَيَّ

كتاباً آخر بأنه دفعَ لي جميعَ حقوقِي كاملةً !! وهو يريدُ أَنْ

يفرضَ عليَّ أَنْ يدفعَ لي بالمئةِ عشرةً عليها ، وفي مقدِّمتها

« تحفة العروس » الذي قال الشاعرُ بمِثْلِهِ :

وَسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ

وَهَبَّ هُبُوبَ الرِّيحِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ !

بينما يدفع لي الشرفاء والأمناء بالمنة (١٥) على كتيبي
العادية!!

وإنني لأمل أن تكشف الأيام عن بعض أسرارِهِ في
معاملته لبعض موظفيه المحققين الذين يفرض على بعضهم
أن يسجلوا اسمه إلى جانب اسمهم!
وهو يعلم أنني جعلت منه نائباً هو وإخوانه وإخواني؛
كما هو مسجل في كتابي «ذكريات»... ممّا لا يستطيع
إنكاره! وقد اعترف هو بذلك!

ومن المضحك والمبكي معاً أن ينتهز هذا الشاويش
فرصة اختلافه مع شيخه بشأن الكتب التي طبعها ويطبعها من
جديد في غير مكتبه، فسارع للإساءة إليه - بزعمه - بنشر هذا
الكتاب ليسيء إلى سمعته - بظنه وزعمه -، فعليه من الله ما
يستحق.

ولله درُّ القائل:

وَإِذَا كَانَتِ النُّفُوسُ صِغَاراً
تَعَبَتْ فِي مُرَادِهَا الْأَجْسَامُ!!
وقبل الخاتمة أكرّر اعتذاري إلى سماحة شيخنا

سماحة محدث العالم الإسلامي ، سائلاً الله سبحانه أن
يمد في عُمره ، ويوفقه ويؤيده لإتمام مسيرته وجهاده في هذه
الغربة ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ .

محمود مهدي الإستانبولي .

هذا آخر ما كتبه الأستاذ محمود وفقه المولى رداً على
من نشر تلك (النشرة) أو اغتر بها ووزعها من غير تثبت ولا
تفكير، ومن دون وازع ولا ضمير!

وإلى الله الأمور تصير، وهو سبحانه العليُّ الكبير.

(٣٠)

ثم كرّر^(١) (الخساف) (ص ٣٤ - ٣٥) الإشارة للخلاف
(الحادث) بين شيخنا الألباني وبين الأخ زهير الشاويش
صاحب المكتب الإسلامي ، لكنّه - كعادته - كذب وحرّف
وزخرف وموه!!

فقد أشار إلى ما ورد في مقدمة الطبعة الجديدة من
«صفة صلاة النبي ﷺ» من استنكار شيخنا العبارة الواردة

(١) وقد سبق مثله في المقطع (رقم ١٦) .

على غلاف كتاب «الحلال والحرام»^(١) للدكتور القرضاوي، ونصّها: «تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني»^(٢)، ثم قال (الخسّاف):

«فأتهم مُريده بهذا التزوير الآن، بعد (٢١) سنة؛ أي: سنة ١٤١١هـ، بعد تلك المدة المديدة»!

قلت: وهذه كذبة جديدة!! إذ إن شيخنا حفظه الله تعالى قد أشار إلى بطلان هذه العبارة وعدم صحّة نسبتها إليه في مقدّمته على «غاية المرام»^(٣) (٨ - ٩) بتفصيل لطيف ينفي نفيّاً باتّاً ذلك القول المنكر الذي تقيّاهُ ذلك (الخسّاف) مدّعياً سكوت شيخنا عن ذلك إحدى وعشرين سنة!!

وليس من شكّ - بعد ما سبق كلّه - أنّ الأمر مع هذا الغويّ (الخسّاف) هو كما قال الشاعر قديماً:

(١) وسماه (الخسّاف) - لجهله أو تدليسه -: «تخريج الحلال

والحرام»!! وهما - هكذا - في الحقيقة كتابان!

(٢) ونقل (الخسّاف) نصّها من (كبسه): «خرجه فضيلة المحدث

محمد ناصر الدين الألباني»!

(٣) وهو مطبوع قبل أكثر من عشر سنوات.

لا تَرْجِعْ الْأَنْفُسُ عَنْ غِيَّهَا
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا لَهُ زَاجِرُ

(٣١)

ثمَّ أَشارَ (الخَسَّاف) (ص ٣٦) إلى البحث الذي كتبه
أخونا الشيخ بكر أبو زيد تعقيباً على كلامٍ لشيخنا، حيثُ ردَّه
عليه شيخنا الألبانيُّ في «تمام المنَّة»، وقد نقلَ (الخَسَّاف)
بعضَ كلماتِ شيخنا التي اقتضاها أسلوبُه في الردِّ؛ جاعلاً
إياها من باب (الشَّتائم) ! فانظرْ إلى صنيعِ هذا الغاشمِ !!

فأقولُ: إِنَّ بابَ النَّقْدِ - قبولاً وردّاً - بابٌ مُشرعٌ بينَ
أهلِ السُّنَّةِ مِن طلبةِ علمٍ وعُلماءٍ، فلورَدَ أحدهم على الآخرِ
وناقشه؛ فإنَّ ذلك لا يُنقص - بحالٍ - قدره !

أمَّا أشباهُ الطُّلبةِ مِن أذئابِ المبتدعة؛ فإنَّهم دونَ هذه
المرتبةِ بكثيرٍ مِنَ المنازلِ، فلا يعرفونَ لأهلِ العلمِ قدرَهم،
ولا يقبلونَ منهم حقَّهم، بل يكتُمونَ صوابَهم وفضلَهم !

فانظرْ إلى هذا (الخَسَّاف) - وقد نظرتَ له مِن قبلُ
ألواناً مِنَ التَّحريفِ والتَّزْييفِ - كيفَ نقلَ هنا نبذةً مِن نقدِ
شيخنا للشيخ بكر - حفظهما الله مِن كيدِ الحاسدينَ ومن

حَسَدِ الكَائِدِينَ - ، ثُمَّ تَرَاهُ يَسْكُتُ عَنْ ثَنَاءِ شَيْخِنَا عَلَى الشَّيْخِ
بِكْرٍ وَاعْتِرَافِهِ بِعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَيَكْتُمُهُ (١) .

إِذْ قَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِي مَقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ «صَحِيحِ
التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (١ / ٥ - سَنَةِ ١٩٨٨) ؛ مُشِيرًا إِلَى
تَرَاجُعِ مِنْهُ^(١) عَنْ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي كَانَ قَدْ صَحَّحَهَا
قَبْلُ ، فَقَالَ حَفَظَهُ اللَّهُ :

«وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْهَا يَعُودُ الْفَضْلُ فِي تَنْبِيْهِ لَضَعْفِهِ
إِلَى الشَّيْخِ الْفَاضِلِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ فِي «جَزْءِ كَيْفِيَّةِ
النُّهُوضِ فِي الصَّلَاةِ» (ص ٨٦) ، أَقُولُ هَذَا قِيَامًا بِوَاجِبِ
الاعْتِرَافِ بِالْفَضْلِ ، وَتَجَاوُزًا مَعَ قَوْلِهِ ﷺ : «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ
لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنِّي أُخَالِفُهُ فِي . . . » إِلَى
آخِرِ كَلَامِهِ .

ثُمَّ انْظُرْ - وَقَاكَ اللَّهُ تَحْرِيفَ الْمُبْتَدِعِينَ - إِلَى مَا قَالَه
شَيْخُنَا فِي الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ مِنْ «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص
١٤٩) حَيْثُ صَحَّحَ خَطَأً وَقَعَ مِنْهُ فِي الطَّبْعَةِ السَّابِقَةِ ، ثُمَّ
قَالَ :

(١) وَهَذَا مِنْ تَمَامِ فَضْلِهِ وَإِنصَافِهِ ؛ رَغْمَ أَنْوَافِ الشَّانِثِينَ !

«وهو خطأ نبهنا^(١) عليه فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله
أبو زيد في خطابٍ تفضّل بإرساله إليّ بتاريخ ٢٠ / ٢ /
١٤٠٩ ، جزاه الله خيراً» .

فانظر إلى الفضل ، والاعتراف به ، والإذعان للحق ،
والخضوع إليه ؛ دون مُواربة ، ومن غير زخرفة ، وبلا مُداهنة
أو تمويه ! وهذا ممّا يتنافى مع كلّ مبتدعٍ سفيه !!

(٣٢)

وبعدُ :

فإنَّ بابَ تَبَعِ مَخَازِي المبتدعةِ واسعٌ ، وبابَ ذَكَرِ
فُضائلِ أَهْلِ السَّنةِ والذَّبِّ عَنْهُمْ عَرِضٌ ، ويكفي أنْ نقولَ
لأولئك في هؤلاء :

أَقِلُّوا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَبِيكُمْ
مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا

(١) وهذا نصٌّ جديدٌ يضاف إلى عشرات النصوص التي تدلُّ على
إنصاف شيخنا وخضوعه للحق واعترافه بالخطأ إذا ظهر له ، وهي جميعاً تدلُّ
على كذب وبطلان ما زعمه (الخسّاف) في «قاموسه» (ص ٢٧) من دعوة
الشيخ الناس إلى تقليده !! قاتل الله الكذابين .

أقول هذا مُكْتَفِياً بما سبق إيرادُه من عشراتِ الأمثلةِ
- من غيرِ تقصُّرٍ - على ضلالِ هذا (الخسَّاف) وانحرافه
وتلبيسه ممَّا يكفي بعضُه لكشفِ زيوفه وتدليسِه، «وفي ذلك
ما يقطعُ نزاعَ مَنْ يخضعُ للحقِّ، فأما المُعانِدُ فلا يقطعُه إلَّا
أنَّ تشهدَ عليه أعضاؤه»^(١).

سَلَّ إِن سَأَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ
فَلَسْنَا سَوَاءً مُنْصِفٌ وَظَلُومٌ
ومثْلُ هذا (الخسَّاف) كَمَثَلِ سَلَفِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ «لا يرى لأهلِ السَّنةِ حقًّا ولا
حُرْمَةً، ولا يَرْقُبُ فِيهِمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً؛ لا يَرعى تقوى ولا تقيَّةً،
ولا يرى أَنَّ فِي أَهْلِ الْحَقِّ بَقِيَّةً، فَيَدْعُ لِلصُّلْحِ بَقِيَّةً، فَلِنَدْعُهُ
يَصْرَحُ أَوْ يَكْنِي، وَعَلَى أَهْلِهَا بَرَأَقِشُ تَجْنِي»^(٢).

وَرُبَّ كَلِمَةٍ قَالَتْ لِصَاحِبِهَا: دَعْنِي!
فلعلَّ ما هُنا مِفْتَاحٌ لِتَوْبَةِ كُلِّ (خسَّاف) غَوِيٍّ، وَسَبِيلُ
لَاؤِيَّةِ كُلِّ مَغْرُورٍ غَبِيٍّ، انْكَشَفَتْ لِنَفْسِهِ حَقِيقَتُهَا، فَظَهَرَتْ لَهُ

(١) «التنكيل»، (١ / ٢٥٢) للعلامة المعلمي اليماني.

(٢) «التنكيل»، (١ / ٣٣٨).

منها خبيثتها .

وأما الألداء في الخصومة ، اللجوجون في المماحكة ؛
فصفحتهم مطوية ، وكتائبهم محترق .

وقد كنت - قبل - متمثلاً لعلاج المبتدعة الضلال قول
من قال :

وإن عادت العقرب عذنا لها
وكانت النعل لها حاضرة
لكنني بعد تأمل أقول : إن من كان مُمارياً في كلامه ،
مُبطلاً في مرامه ، لا يحسن معه العود ؛ لأنه مبطل لا يطلب
الحق ، فدواء مثله الصد والإعراض^(١) ، فهما لجذره
انتقاض !!

(١) إلى الله المشتكى من هذا (الغلام) (المريب) ، الذي ليس له
من اسمه نصيب !! فبعد أيام (قليلة) من صدور «الأنوار الكاشفة» ؛ إذا به
يسارع إلى (تسويد) ما (يبيض) به (وجهه) عند (حكّامه) !! وينقذ به (موقعه)
بين (طغّامه) !! حيث كتب (ورقات) سُمّاها «البراهين الناسفة . . .» ! لو
قُلبت هاؤها ذالاً وسينها شيئاً ؛ لكان ذلك أليق به من حيث مطابقته لواقعه .
ولولا ما أخذته على نفسي ها هنا من الصد والإعراض عن هذا الغر
ونساويده ؛ لذكرت (أفانيته) (الجديدة) ، من تلبيساته المديدة !! =

= وكلِّي أملٌ أن يكون هذا الصدُّ عن الردِّ سبباً تَفْتَحُ به عقول من
(استلذُّ) تقبيل (الأيدي)، وعَشِقَ (خَنِي) الظهور! ممَّن ارتكس في آصار
التقليد، (وانتكس) في ذلَّ التعصُّب! لعلَّه ينظر... ويفكّر...
ويبحث... متأملاً في الحقائق والمضامين؛ دون غرَّةٍ بالبهارج أو العناوين!
والإنصاف من النفس^(١) أول علامات المؤمنين.

ومن أعجب ما وقع لهذا الكنود في «براهينه...» - التي هي براهين
توكيد جهله - أنه بنى كتابه كله على دعوى كاذبة - وما أكثر أمثالها - وهي أن
«الأنوار الكاشفة...» من تأليف شيخنا - حفظه المولى - أو إملائه^(٢)!!
فأقول لهذا المتعدي الذي في المراء هَلْكَ: قوالذي أملى لك
وأمهلك؛ ما أكذبك وأجهلك!! لم يكتب شيخنا في «الأنوار» كلمة، ولم
يَمَلِ فيه حرفاً!!

ومن أنت حتى يشغل شيخنا - حفظه الله - نفسه بك وبأمثالك من
الرَّعائف والمتسلِّقين؟!

فُقاعة قاعٍ عن قريبٍ تذهب!!

وما هدف هذا (الخساف) من تلكم الفرية النكراء إلا تضييع قرائه
ومريديه؛ حتى يشغلهم عن حقائق ما جاء في «الأنوار»، من حُججٍ أسطع =

(١) كما علقه بنحوه البخاري (١ / ٨٢) جازماً به عن عمار رضي
الله عنه موقوفاً، ووصله وكيع في «الزهد» (٢٤١)، وابن أبي شيبة في
«الإيمان» (١٣١)، وغيرهما؛ بسند صحيح.

(٢) انظر ما سبق (ص ٤٣).

.....
= من ضوء النهار، تُغْرِق المبتدعة كالسيل الجرار، هتِكاً للأسرار، في كل طاعن معْثار!!

إذ إن هذا (المماحك)؛ لَمَّا (نقذ) و (ردّ) مسوداً «براهينه...»
بظلمات جهله!! فعلى ماذا بناها؟!

بناها على زخم وافر من الشكليات، معرضاً عن الدلائل البينات،
والحقائق الواضحات، بكلمات باهتات، وتلبيسات واهيات^(١)!
=

(١) ومن أمثلة ذلك :

— ما كرر به تمحُّله (ص ٢٢) من «براهينه...» حول ادعاء وجود
رواية «لكل آية ظهر وبطن...» في «شرح السنة»، وسبق توضيح ذلك وبيانه
(ص ١١) بما يظهر الصواب ويكشف الارتياب!

— ومثله إصراره (ص ٢٠) على نفي رواية أبي داود في «سننه»
لحديث وائل بن حجر في تحريك الإصبع، وهو إصرار يحمل اعترافاً
صريحاً بالجهل أو الكذب - بل كلاهما -، إذ قد بيّنتُ في «الأنوار» (ص ٤٢ -
٤٣) رواية أبي داود للحديث، لكن باختصار المتن، ومن الطريق نفسه،
فلم (يستوعب) ذلك الجهول كلامي!! فلا أعيده.

— ومثله نقده (ص ٢٣) كلامي حول ما نقله شيخنا في «الإرواء»
من كلام لابن عدي ادّعى فيه أن شيخنا بتره!! إذ بنى (الخساف) كلامه على
نقطتين:

الأولى: أن قول ابن عدي هو: «روى عن هشام بن عروة أحاديث

أنكرت عليه»، بينما نقل شيخنا جاء بلفظ: «روى أحاديث أنكرت عليه»!! ◀

.....
 = وما ذاك إلا ليُغْرِقَ (مُرِيدِيهِ) فِي بَحَارٍ مِنَ (التَّيِّهِ)؛ إِبْعَاداً لَهُمْ عَنِ
 الْحَقِّ النَّزِيهِ، بِمَا (سَوَّدَهُ) مِنْ جَهْلٍ وَ(تَمَوَّيَهُ)، مَا لَهُ فِيهِ شَبِيهٌ!! لَعَلَّ
 (فَرَحَتَهُمْ) بَرْدُهُ (!) تَطُولُ!
 =

► ثم بنى على ذلك «أن هذا الحديث لم يروه حبيب [كذا عنده، وإنما هو
 عائد] عن هشام بن عروة»!!

فأجبت على ذلك في «الأنوار» (ص ٤٧ - ٤٨) بأن النص منقول
 هكذا في «الميزان» دون ذكر هشام بن عروة، ومنه نقل شيخنا، فلا غضاضة
 عليه في ذلك!! إذ لا زال العلماء (وأشباههم) ينقلون منه دون تكبير!!
 أمّا ما موّه به (الخساف) من أن نسخ «الميزان» فيها زيادة ونقص؛
 فليس هنا محل نقضه! ولو سلّمنا به إجمالاً؛ فلا يُسَلَّمُ به ها هنا، إذ قد ذكر
 الذهبي في «المغني» (١ / ٣٢٤) و«الديوان» (ص ١٥٩) أن عائداً هذا «له
 مناكير»، فهذا تضمينٌ لكلمة ابن عدي التي في «الميزان» نفسها؛ دون ذكر
 هشام!!

النقطة الثانية: تتمّة قول ابن عديّ التي ادّعى أن شيخنا (بترها)
 - وحاشاء من سلوك سُبُل هؤلاء المبتدعة - وهو قوله: «وسائر أحاديثه
 مستقيمة»!

وليس في شيء من ذلك ما زُخِرَفَ به هذا (الخساف) وموّه! إذ إن
 شيخنا - حفظه ربّه - لم يَبْتَرِها، بل اكتفى بشمرتها، ومن أجل ذا أغفلت أنا
 الإشارة إليها في «الأنوار»!

وبيان ذلك بجلاء أن شيخنا - حفظه الله - قال في «الإرواء» (٢ / ٢) ◀

اصْبِرْ عَلَى قَوْلِ الْجَهْلِ فَإِنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهُ
كَالنَّارِ تَأْكُلُ بَعْضَهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

= وَأَنْتَى ذَاكَ لَمْتَطَاوِلٍ جَهْلٍ؟!

إِذْ قَدْ سَكَتَ هَذَا (الْخُسَافُ) وَأَعْرَضَ عَنِ النِّقَدَاتِ الْمَفْحِمَاتِ،
وَالرَّدُودِ الْجَلِيَّاتِ، وَالْغَلَطَاتِ الْفَاضِحَاتِ:

- فَأَيْنَ جَوَابُهُ عَنِ الطَّعْنِ بِمُعَاوِيَةَ صَحَابِيِّ النَّبِيِّ ﷺ؟!
- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَنِ الْجَهَالَاتِ اللَّغْوِيَةِ الصُّبْيَانِيَةِ؟!
- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي نَقَاهَا كَذِباً مِنْ «سَنَنِ ابْنِ مَاجَه»
وَهِيَ فِيهِ؟!

- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَمَّا أَلْزَمْتَهُ بِهِ مِنْ تَنَاقُضَاتٍ؟!
- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَنِ تَكَرَّارِهِ وَزِيَادَتِهِ وَإِعَادَتِهِ؟!
- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَمَّا حَرَّفَهُ ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِ تَمْوِيهَهُ؟!
- وَأَيْنَ جَوَابُهُ عَمَّا كَتَمَهُ وَطَوَاهُ لِيَسْلَمَ لَهُ مَا يَهْوَاهُ؟!
- فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ لِأَرْبَابِ سَوَاءٍ .

► (٢٤٣) - وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمَنْقُولُ عَنْهُ - : «لَأَنْ عَائِذَ بْنَ حَبِيبٍ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛

فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَدِي: رَوَى أَحَادِيثَ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ؛

فَأَيُّهُمَا أَبْلَغُ فِي التَّوْثِيقِ، قَوْلُ شَيْخِنَا: «ثِقَةً»، أَمْ قَوْلُ ابْنِ عَدِي:

«وَسَائِرُ أَحَادِيثِهِ مُسْتَقِيمَةٌ»؟!

هَذِهِ فُرُوقٌ عِلْمِيَّةٌ لَا يَفْقَهُهَا إِلَّا ذَوُو الْقُلُوبِ وَالْعُقُولِ السَّلِيمَةِ.

وَعَلَى نَسْقِ هَذِهِ «الْبَرَاهِينِ...» سَائِرُ تَعْقِبَاتِهِ الْعَقِيمَةِ!

ورسولنا ﷺ يقول: «أنا زعيم بيت في رِئَضِ الجنة
لَمَنْ ترك المِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا»^(١).

وختاماً:

نصيحة قلبية خالصة - يعلمُ الله - أقدمُها لَمَنْ أقمت
كتابي هذا رداً عليه:

عليك بالعلم النافع، المورث للعمل الصالح،
عليك بالنهل من كتاب ربنا تقدست أسماؤه، وسنة نبينا عليه
صلوات ربه: تَسْتَفِدُّ وَتُفِدُّ، تَنْتَفِعُ وَتَنْفَعُ:

العلم قال الله قال رسوله

قال الصحابة ليس بالتمويه

أما أن تغرق في خضم الثرعات؛ موبقاً نفسك في ردود
ومتاهات، متعرضاً - بغير حق - للكبراء، ذوي العلوم
الغاليات، والهمم العاليات؛ فهذا أمر أنت دونه بدرجات،
وظاهر حالك يُغنيك عن كثير المقالات!

فإن لم تُسارع بالرجوع إلى ما ذكرتك به؛ فلن تجد

(١) وهو حديث صحيح بشواهده، ترى تخريجه مفصلاً في

«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٢٧٣) بما قد لا تراه في مكان غيره.

نفسك - بعدُ - إلا ناطقاً مُكرراً ما قاله ذلك الخلفي القديم :

ولم نستفيد من بحثنا طول عُمْرنا

سوى أن جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

فَعَوْدًا حَمِيدًا تُنْقِذُ بِهِ نَفْسَكَ مِنْ أَغْلَالِ التَّقْلِيدِ،

وَتُنْعِشُ بِهِ قَلْبَكَ فِي رِيَاضِ الْاِتِّبَاعِ . . . فَلَئِنْ يُغْنِيكَ جَرِيُّ

الرَّعَاعِ . . . وَلَا عَدَدُ الْاِتِّبَاعِ !

﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ

الصُّدُورِ﴾ .

وعلى الباغي الدوائر تدور.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه

الطيبين الصادقين ، ومن سارَ على نهجِهِم إلى يومِ الدِّينِ .

وكتبَ

أبو الحارث الحلبي الأثري

